يونيسف
لكل طفل

إستراتيجية

كل طفل يتعلّم

إستراتيجية اليونيسف التعليمية
2019-2030

من منشورات اليونيسف
United Nations Plaza 3
New York, NY 10017, USA

www.unicef.org

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
سبتمبر 2019

حقوق الملكية للصور
الغلاف : © UNICEF / Frank Dejongh
الصفحة 2: © UNICEF/UN0263646/Herwig
الصفحة 7: © UNICEF/UN0263622/Herwig
الصفحة 21: © UNICEF/UN0263693/Herwig
الصفحة 23: © UNICEF/UN0243372/Pasquall
الصفحة 28: © UNICEF/UN0198810/Sokhin
الصفحة 30: © UNICEF/UN0238511/
الصفحة 36: © UNICEF/UN0255423/Pasquall
الصفحة 39: © UNICEF/UN0308055/Zaidi
الصفحة 43: © UNICEF/UN0294703// Frank Dejo
الصفحة 49: © UNICEF/UN0259988/Raab
الصفحة 51: © UNICEF/UN0312525/Filippov
الصفحة 53: © UNICEF/UN0308159/Zaidi
الصفحة 59: © UNICEF/UN0225269/Brown

شكرٌ وتقدير

استراتيجية اليونيسف التعليمية 2019-2030 "كل طفل يتعلم" من إعداد فِرق التعليم في مقر اليونيسف والمكاتب الإقليمية، وهي حصيلة التعاون بين العديد من الأفراد والمجموعات. يشكر الفريق كل من بذل عن طيب نفس من وقته وطاقته وصبره وخبرته.

شكرٌ خاص لزملائنا في المكاتب الإقليمية والقُطرية لليونيسف، ولا سيما فريق الإدارة العالمي والفريق المرجعي المحلي لدينا - أفديريتا سباهيو، أفشان خان، ألكسندرا يستر، أندريس فرانكو، كورنيليوس ويليامز، ديبورا كوميني، إلين فان كالمثوت، غيرت كابيلير، هيلين كرون، إيتالو دوترا، مانويل فونتان، ماري - بيير بويرير، ماريتا بيرسيفال، ميجان جيلغان، نابندرا داهال، رينيه فان دونجن، ساجري سينغ، تومو هوزومي، فاليري تاتون، وونغاني جريس تاولو وفِرَقهم. شكراً إضافيًا لفريق التطوير الأساسي الموسّع لدينا - أبهيان جونج رانا، أدريانا فوجيلار، فرانسيسكو بينافيديس، جيما ويلسون كلارك، ليندا جونز، مارغريت ساكس - إسرائيل، مارك والتهام، نورا فيليس، بارموسيفيا سوبرايان، شريف يونس حيدرا، أورميلا ساركر وفِرَقهم. شكراً جزيلاً لرؤساء التعليم وموظفي التعليم في اليونيسف في مكاتب اليونيسف القُطرية في مختلف أنحاء العالم. وشكرًا خاصًا لكلٍّ من عمر عبدي، وتيد شيبان، وفيديا غانيش على توجيههم ودعمهم المدروس.

نحن ممتنون لأكثر من1,300 شخص من 86 بلداً شاركوا في عملية التشاور الشاملة التي كانت أساسية لتطوير هذه الوثيقة، بما في ذلك أكثر من 500 ممثل من حكومات بلدان برامج اليونيسف، وما يقرب من 200 من منظمات المجتمع المدني وأكثر من 100 من الشباب.

شكراً جزيلاً للنرويج لترؤسها المشاورات مع المانحين الثنائيين. شكراً لأستراليا، وكندا، والدانمارك، والمفوضية الأوروبية، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وأيرلندا، واليابان، وهولندا، وقطر، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لمشاركتهم. لقد كانت مُدخلاتكم قيّمةً للغاية لهذه العملية.

شكراً جزيلاً أيضاً للزملاء والخبراء من العديد من المؤسسات الذين قاموا بمراجعة وإثراء هذه الوثيقة، بما في ذلك الزملاء في مبادرة التعليم لا يمكنه الانتظار، والشراكة العالمية للتعليم، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)اليونيسكو(، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وكيان الأمم المتحدة المعنيّ بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الغذاء العالمي، والبنك الدولي، والعديد من الجهات الآخرين التي شاركتنا النصح والرأي خلال إعداد هذا المنشور. شكراً إضافيًا لميجان هاجريتي من مجموعة المموّلين الدوليين في مجال التعليم التي يسّرت المشاورات مع الشركاء الرئيسيين.

نُقر أيضًا مع الشكر بعمل بيتر كولنسو، الذي قدم إرشادات مدروسة وقاد عملية الصياغة طوال عملية وضع الاستراتيجية. نحن ممتنون للقيادة التي وفّرها جو بورن ومات بروسارد. نتقدّم بعميق شكرنا لروبرت جينكينز الذي انضم إلى الفريق في لحظة حاسمة وساعد على زيادة تركيز المحتوى ووضوح الرؤية المقدمة في هذا التقرير. شكراً جزيلاً لفريق الاستراتيجية الأساسي بيتر دي فريس، ونيكولاس ريوج، ودانييل كيلي، وأيمي بلوم، وهانا فيلستروم، وفينا بارهمان. شكراً حاراً لبولا لوبيز وغاي مانرز (الحبر الأخضر) للدعم في إنتاج المنشور.

المحتويات

الاختصارات 3

ملخص 4

1 | مقدمة 6

2 | السياق 8

3 | التركيز الإستراتيجي 24

4 | تنفيذ الاستراتيجية 37

5 | المخاطر وإدارة المخاطر 50

6 | الرصد والتقييم والتعلم 52

الملاحق 54

الحواشي 60

BASKETBALL
32
HOOPS

الاختصارات

ECE	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GPE	الشراكة العالمية للتعليم
HAC	العمل الإنساني من أجل الأطفال
HIC	بلد مرتفع الدخل
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICT	تقنية المعلومات والاتصالات
INEE	الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ
IOM	منظمة الهجرة الدولية
LIC	بلد منخفض الدخل
LMIC	بلد ذو دخل متوسط أدنى
MICS	المسح/ المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
SDG	هدف التنمية المستدامة
STEM	العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات
UMIC	بلد ذو دخل متوسط أعلى
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنيّ بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UN Women	وكيان الأمم المتحدة المعنيّ بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WFP	برنامج الغذاء العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

اختصارات المناطق التي تستخدمها اليونيسف، وتستخدم في هذا العرض، هي:

EAP	شرق آسيا والمحيط الهادي
ECA	أوروبا وآسيا الوسطى
ESA	شرق وجنوب أفريقيا
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
SA	جنوب آسيا
WCA	غرب ووسط أفريقيا

ملخص

لكل طفل الحق في التعلم رغم التحاق أعداد أكبر من الأطفال بالمدارس أكثر من أي وقت مضى، فإن المسؤولين عن إعمال هذا الحق لكل طفل يفشلون بصورة جماعية في تحسين التعلم، وهذا الفشل عميق وواسع النطاق، وله عواقب وخيمة. يفتقر العديد من الأطفال إلى المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة وزيادة إسهامهم في بناء مجتمعاتهم.

الفجوة آخذة في الازدياد بين مستويات التعلم التي توفرها النظم التعليمية وما يحتاجه الأطفال والمجتمعات والاقتصادات. يوفر اتساع وعمق هذه الأزمة التعليمية أكبر تحدٍّ عالمي لإعداد الأطفال والمراهقين للحياة والعمل والمواطنة النشطة.

إن الدرس المستفاد من أزمة التعلم واضح: التجميع التقليدي لمدخلات التعليم لا يُحسّن نتائج التعلم. يمثل ذلك تحديًا أساسيًا للطريقة التي تدير بها الحكومات وشركاء التنمية والمجتمعات نظم التعليم وتدعمها. لقد تأخر كثيراً اتباع نهج جديد جذري بصورة أكبر يركز على تحسين نتائج التعلم، ويشكل هذا النهج الأساس لهذه الاستراتيجية.

رؤية الإستراتيجية هي أن يتمكّن "**كل طفل من التعلم**". دعماً لهذه الرؤية، تتبنى الاستراتيجية الأهداف الثلاثة التالية: (1) وصول مُنصف إلى فرص التعلم؛ (2) تعلم ومهارات أفضل للجميع؛ (3) تعلم وحماية أفضل للأطفال في سياقات الطوارئ والانتقال. تحدد الإستراتيجية التحوّل نحو تركيز أكبر على تحسين نتائج التعلم، بما في ذلك دعم تطوير مجموعة واسعة من المهارات التي تتيح للشباب أن يصبحوا متعلمين ومواطنين أكثر مرونة وقدرة على التكيف، ومجهزين للتغلب على التحديات الشخصية، والاجتماعية، والأكاديمية، والاقتصادية، والبيئية.

لكي يتعلم "**كل**" طفل، ستعمل اليونيسف بشكل متزايد على تعزيز المساواة والإدماج. وسيشمل ذلك التركيز بشكل خاص على الأطفال المُستبعَدين على أساس النوع الاجتماعي، والأطفال ذوي الإعاقة، والفئات الأفقر، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال المتضررين من أوضاع الطوارئ. سيكون هناك أيضًا تحوّل في التركيز على توسيع نطاق الدعم للوصول إلى الأطفال خلال السنوات المبكرة من العمر (من 3 إلى 5 سنوات) وأواخر مرحلة المراهقة (من 10 إلى 19 سنة). سيُمكّن تركيز العمل على التعليم قبل الابتدائي البلدان من الاستفادة من العائد الإيجابي الذي لا مثيل له من الاستثمار في هذا المجال. وسيُؤدي توفير مسارات تعليمية متعددة، خاصةً للمراهقين من خلال إدخال مناهج مبتكرة وتوسيع نطاقها، إلى تمكين اليونيسف من الاستجابة للفترة حاسمة الأهمية التي ينتقل فيها الأطفال إلى مرحلة البلوغ.

كما ستحوّل اليونيسف تركيزها في مجال التنفيذ، على أساس الدروس المستفادة والميزة النسبية للمنظمة، كما هو مُبيّن في النُّهُج البرنامجية للاستراتيجية. أولاً، سيجري تعزيز النظم بصورة أكبر بالشراكة مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من مقدمي خدمات التعليم غير الحكوميين. سيشمل ذلك تعزيز الدعم لجهود التحليل، والتخطيط، والتنفيذ، والمساءلة على مستوى القطاع، مع التركيز بشكل واضح على تعزيز التعلم وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف. ستُدعم نظم التعليم لزيادة تعزيز وتحقيق إمكاناتها كأداة لإحداث تحوّل في المجتمعات والاقتصادات - من خلال تحدي، بدلاً من تكرار، الأعراف الاجتماعية وأعراف النوع الاجتماعي الضارة.

بالمعدل الحالي،
بحلول عام
2030، من بين

1.4 مليار
طفل في سن الدراسة، في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل

420 مليون
لن يتعلموا المهارات الأساسية في طفولتهم

825 مليون
لن يكتسبوا المهارات الأساسية في المرحلة الثانوية

ثانياً، سيُعزَّز توليد واستخدام البيانات والأدلة بصورة أكبر، خاصةً فيما يتعلق بمستويات التعلم، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأطفال الذين يتخلفون عن الركب، وفعالية نظم التعليم في تلبية احتياجات التعلم لكل طفل. ستُوجّه استثمارات أكبر وأكثر فاعلية لتعزيز القياس المنهجي لنتائج التعلم لجميع المتعلمين (بغض النظر عن مسار التعلم). ستكون تعبئة وتمكين مجموعة واسعة من المسؤولين للتصرف وفقًا للبيانات والأدلة على التعلم على جميع المستويات أمرًا محوريًا في الاستراتيجية.

ثالثًا، سيكون الابتكار المُستدام والقابل للتطبيق على نطاق واسع نهجًا برنامجيًا رئيسيًا وموسعًا في الاستراتيجية، بما في ذلك التوعية بطرق جديدة لتسريع عملية التعلم للأطفال المُعرضين للخطر وإحداث تحوّل في فعالية النظم التعليمية على نطاق واسع.

سيمكّن هذا التحول في التركيز اليونيسف من الاستفادة من الفرص الكبيرة على مدى العقد المقبل. مع وجود المزيد من البيانات والوعي بشأن عمق أزمة التعلم، بصورة أكبر من أي وقت مضى، هناك إجماع متزايد على الحاجة المُلحة لاتخاذ إجراءات مُنسّقة تضع التعلم والإنصاف في مركز الصدارة على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة (SDGs). هناك أيضاً المزيد من الأدلة على فعالية النُّهُج لإحداث تحوّل في النظم التعليمية من أجل تحسين التعلم. يجلب النمو التقني، والمجموعة الواسعة المتزايدة من الشركاء الذين يوفرون فرص التعلم، إمكانات لتوفير فرص التعلم في أي مكان، ولأي شخص، وفي أي وقت.

تؤكد هذه الاستراتيجية على الأهمية التي توليها اليونيسف للتعليم والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للتعليم، إلى جانب الشركاء، وإعمال اتفاقية حقوق الطفل - بحيث "**يتعلم كل طفل**".

1 | مقدمة

يستلزم حق الطفل في التعليم الحق في التعلم. يُعدّ الاقتراب من تعميم التعليم الابتدائي أحد أهم الإنجازات العالمية خلال الأعوام الخمسين الماضية. في أوائل الخمسينيات، كان حوالي 50% من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة. وفي أواخر عام 1970، بلغت النسبة 28%. اليوم، انخفض هذا الرقم إلى 9%. ومع ذلك، تبرز ثلاثة تحديات تعليمية اليوم بصورة حادة وعاجلة:[1] الوصول غير المُنصف إلى التعليم للأطفال والمراهقين، (2) أزمة التعلم العالمية، و (3) التعليم في حالات الطوارئ والانتقال. تشكل هذه التحديات الثلاثة إطار هذه الإستراتيجية.

الغرض من الاستراتيجية هو توفير رؤية واضحة وإطار عمل استراتيجي واضح لعمل اليونيسف في مجال التعليم حتى عام 2030. تضع الإستراتيجية محددات السياسات والتشغيل لتحقيق هذه الرؤية، مع السماح بمرونة كافية على المستوى القُطري تتيح للسياق القُطري والاحتياجات التعليمية المحلية قيادة العملية. تعكس الاستراتيجية الأهمية التي تُوليها اليونيسف للتعليم وطموحها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للتعليم بالتعاون مع الشركاء المعنيين، كما تعكس التحولات الاستراتيجية في دعم اليونيسف للتعليم. بالإضافة إلى الأولويات الحالية - التعليم الابتدائي والثانوي؛ المساواة بين الجنسين؛ التعليم في حالات الطوارئ والانتقال - تتضمن هذه الاستراتيجية تركيزًا أكبر على: التعلم وتنمية المهارات؛ الإنصاف والإدماج؛ التعليم قبل الابتدائي والتعليم للمراهقين المهمشين؛ تعزيز النظم، استخدام البيانات والأدلة، والابتكار.

قاد عملية وضع الإستراتيجية فريق يتكون من موظفي مقر اليونيسف والمستشارين الإقليميين في مجال التعليم، بدعم من مجموعة مرجعية داخلية تضم موظفين لليونيسف من مختلف المكاتب والوظائف. استرشدت الاستراتيجية بثلاثة مُدخلات أساسية: (1) البيانات والتحليلات،[2] لوضع أساس متين من البيانات والأدلة والاستفادة من أفضل التفكير المستقبلي المتاح حول التحديات التي تواجه التعليم خلال العقد المقبل؛ (2) دراسة استقصائية للأعمال التعليمية لليونيسف،[3] قام بإكمالها 279 مشاركًا؛ (3) مشاورات داخلية وخارجية واسعة النطاق في 86 بلداً،[4] بما في ذلك مع الحكومات وغيرها من شركاء اليونيسف الرئيسيين الآخرين مثل المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات متعددة الأطراف، والمانحين من القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، وقادة الفكر العالميين بشأن التعليم، والشباب.

تركز هذه الاستراتيجية قبل كل شيء على التعلم. يوفر اتساع وعمق أزمة التعلم أكبر تحدٍّ عالمي لإعداد الأطفال للحياة والعمل والمواطنة النشطة في القرن الحادي والعشرين. لا توجد مهمة أكثر أهمية من ذلك عندما يتعلق الأمر بخدمة أطفال العالم.

"الأمل هو بناء عالم يكون فيه صوت التعليم والتنوير أعلى من صوت البنادق".

مشاورة الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

2 | السياق

2.1 السياق العالمي للأطفال

في عام 2030، سيعيش حوالي 63% من أطفال العالم في البلدان ذات الدخل المنخفض (LICs)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (LMICs) حيث تُوجّه الغالبية العظمى من نفقات اليونيسف الإنمائية.[5]

ستظل البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى تستحوذ على نصيب كبير جدًا من أطفال ومراهقي العالم في سن الدراسة (43% من إجمالي السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2030، مقارنة بـ 20% فقط في البلدان ذات الدخل المرتفع(HICs)[6]) ولكن الأعداد المتزايدة من الشباب وتناقص الخصوبة ستؤدي إلى زيادة إمكانات جني المكاسب الديموغرافية. سيضع التوسع الحضَري ضغوطًا كبيرة على الخدمات ويخلق مخاطر حادة لأكثر الفئات حرمانًا، ولكنه سيوجد أيضًا وفورات في الحجم وفرصًا للابتكار في تقديم الخدمات. ورغم التوسّع الحضَري على مستوى العالم، سيظل معظم الناس في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى يعيشون في المناطق الريفية في عام 2030.

الشكل 1:
تواجه أفقر البلدان ثلاثة مستويات من التحديات المعقدة فيما يتعلق بتمويل الخدمات العامة للأطفال

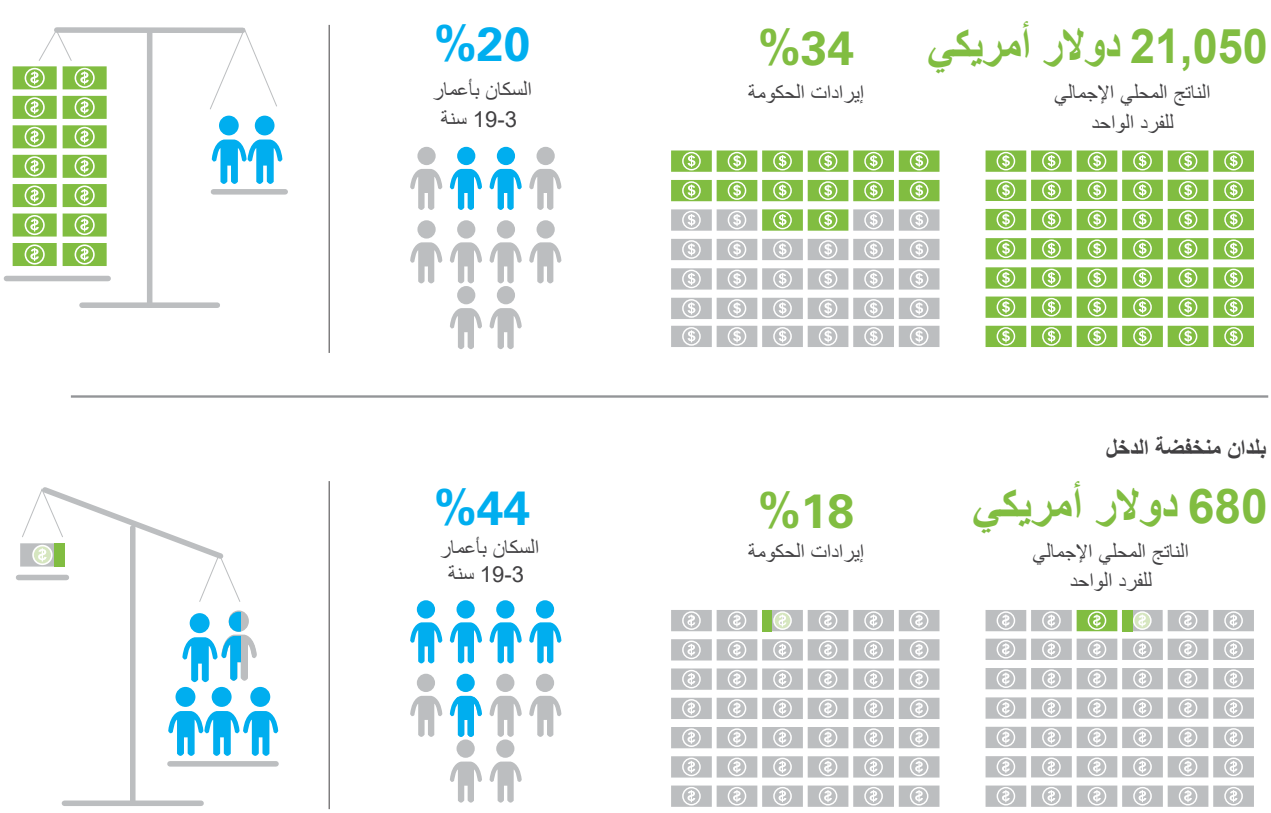

في عام 2030،

%63

من أطفال العالم سيعيشون في بلدان منخفضة
الدخل وبلدان ذات دخل متوسط أدنى

رغم النمو الاقتصادي، ستواجه البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ثلاثة تحديات مترابطة فيما يتعلق بخدمات تمويل الأطفال: (1) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد، (2) جمع نسبة أقل من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العام (قاعدة ضريبية منخفضة)، و (3) ارتفاع نسبة الأطفال إلى إجمالي السكان. في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، لا تزال الغالبية العظمى من الوظائف تتركز في الاقتصاد غير الرسمي.[7] اليوم، تشكل النساء ثلاثة أرباع الشباب (بأعمار 15 – 24 سنة) الذين لا يعملون أو يتعلمون أو يتدربون.[8]

تواجه أعداد كبيرة من البلدان أزمات وكوارث إنسانية مكثفة وممتدة. بينما ظل عدد الوفيات العالمية الناجمة عن الكوارث الطبيعية مستقرًا نسبيًا في العقود الأخيرة، شهد العقدان الماضيان زيادة كبيرة في عدد الوفيات الناجمة عن تغير المناخ والتكاليف المالية والبشرية المتعلقة بالتدهور البيئي.[9]

تتواصل الزيادة في الوصول إلى تقنية المعلومات والاتصالات (ICT)، وسيُسهم ذلك بدرجة كبيرة في تشكيل استراتيجيات التعلم خلال العقد القادم. ومع ذلك، فإن فرص الوصول حتى إلى التقنيات الأساسية غير متكافئة بدرجة كبيرة بين البلدان وداخلها. يفتقر حوالي 1.3 مليار شخص إلى الكهرباء الأساسية.[10] لا يحصل على الكهرباء سوى 32% من المدارس الابتدائية في البلدان ذات الدخل المنخفض.[11] في البلدان المتقدمة، يستخدم 81% من السكان (94% من الشباب بأعمار 15 – 24 سنة) الإنترنت مقارنةً بـ 41% في البلدان النامية و 17% فقط في أقل البلدان نمواً (14% من النساء و 21% من الرجال).[12] لتطوير ونمو تقنية المعلومات والاتصالات في التعليم آثار جذرية محتملة على مستقبل التعلم، ولا يقتصر ذلك فقط على البلدان والمجتمعات الأكثر ثراءً. في الصميم من فوائد تلك التقنية تكمن القدرة على تقديم أي شيء، في أي مكان، وإلى أي شخص، وفي أي وقت. يمكن للتقنيات المبتكرة مثل التعلم التكيّفي، والألعاب، والذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي والمُعزّز تغيير الطريقة التي نتعلم بها. كما تفرض هذه التقنيات متطلبات جديدة على نظم التعليم (مثل الاتصال، والمناهج الدراسية، والأدوار المتطورة للمعلمين) وكذلك على المتعلمين (مثل التعويل بشكلٍ أكبر على المهارات الرقمية). يتمثل التحدي الذي تواجهه اليونيسف وشركاؤها في دعم التطبيق الآمن والميسور والفعال لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم، بطرق تؤدي إلى تحسين نتائج التعلم للأطفال الأكثر حرمانًا وتهميشًا. ينطبق ذلك على كلٍّ من نظم التعليم الرسمي وعلى التعلم خارج الفصل الدراسي.

"لتغيّر المناخ وتلوث الهواء تأثير مدمّر على تعلم الأطفال".

المشاورة القُطرية في فيتنام

"لدينا نظام تعليمي من القرن التاسع عشر لا يُيسّر التعلم المطلوب للقرن الحادي والعشرين".

مشاورة شباب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

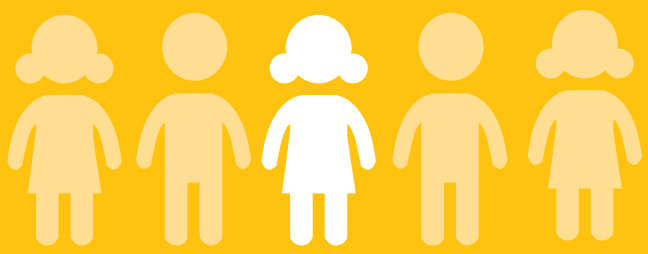

ما لا يقل عن 175 مليون طفل في سن التعليم قبل الابتدائي و 262 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي والثانوي – أي واحد من كل خمسة - لا يزالون محرومين من التعليم.

2.2 السياق التعليمي للأطفال

2.2.1 التعليم كحق من حقوق الإنسان وكمساهم في العديد من أهداف التنمية المستدامة

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان - حق عالمي وغير قابل للتغيير أو للتجزئة. وهذا ما تؤكده معاهدات حقوق الإنسان والاتفاقات الدولية؛ وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي توفر الأساس لعمل اليونيسف في مجال التعليم كما هو الحال في القطاعات الأخرى.

يُسهم التعليم في العديد من أهداف التنمية المستدامة. فهو يقلل من الفقر، ويدفع النمو الاقتصادي المستدام، ويمنع عدم المساواة والظلم، ويؤدي إلى صحة أفضل - وخاصة للنساء والأطفال - ويساعد على حماية الكوكب. التعليم يُمكّن الأطفال والمراهقين. ولكن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم تعتمد على توليد النتائج المرجوّة للتعلم، وليس فقط إدخال الأطفال في المدارس. يواجه التعليم تحديات أكبر في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، ولكن حتى في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (UMICs) والبلدان ذات الدخل المرتفع، حيث يتوفر التعليم للجميع أو يكاد، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتعلم والإنصاف.

2.2.2 التحديات في الوصول، بما في ذلك المحاولات المتعثرة لإكمال التعليم الابتدائي

فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم والمداومة عليه، التحق منذ عام 2000 حوالي 75 مليون طفل آخر بالتعليم قبل الابتدائي، و 89 مليون آخرين بالتعليم الابتدائي و 138 مليون آخرين بالتعليم الثانوي.[13] ومع ذلك، لا يزال 175 مليون طفل في سن ما قبل التعليم الابتدائي[14] و 262 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي والثانوي – أي واحد من كل خمسة - لا يحصلون على التعليم.[15] لتوفير التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي للجميع بحلول عام 2030، ستحتاج البلدان، في المتوسط، إلى تسجيل 5.7 ضعفاً لعدد الأطفال في التعليم قبل الابتدائي، و 1.1 ضعفاً لعدد الأطفال في التعليم الابتدائي وضعف عدد الأطفال في التعليم الثانوي. يبلغ تحدي الوصول أقصاه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث النمو السكاني المتوقع هو الأعلى. للوصول إلى تعليم للجميع في مراحل قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي بحلول عام 2030، تحتاج إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تسجيل 3.3 أضعاف إجمالي عدد الأطفال في تلك المراحل اليوم.[16]

استقرت معدلات إكمال التعليم الابتدائي في مختلف أنحاء العالم، وعلى الأخص في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث لم تتحسن منذ عام 2009، وتبقى النسبة حوالي 66% *(الشكل 2)*.[17] بل إنه في بعض الحالات، تراجع هذا التقدم. سيتطلب رفع معدلات إكمال التعليم الابتدائي استراتيجيات لتوفير التعليم للجميع في أشد البلدان فقراً، فضلاً عن استراتيجيات مُوجّهة في جميع البلدان للوصول إلى أكثر الفئات حرمانًا والتركيز على الوصول إلى المدارس، والمداومة على حضورها، وإكمال الدراسة بها. سيتطلب ذلك أيضاً أساليب مختلفة.

تتغير أيضاً أنماط تمويل التعليم وتوفيره في البلدان المشمولة ببرامج اليونيسف. تواصل حصة المدارس الخاصة في تقديم الخدمات في الازدياد، بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المنخفض. في عام 2017، استوعبت تلك المدارس 42% من عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي، بينما بلغت النسبة 17% في التعليم الابتدائي، و 27% في التعليم الثانوي على مستوى العالم.[18] يجلب نمو القطاع غير الحكومي مزيجاً من المخاطر والفرص التي يجب على الحكومات الشريكة - كجهات مسؤولة عن الحق في التعليم وضامنة للتعليم الأساسي المجاني - إدارتها بعناية.

"يضطلع القطاع الخاص بدور رئيسي في توفير التعليم في العديد من الدول. من وجهة نظر الحكومة، يتمثل هذا الدور في التنظيم والاعتماد".

المشاورة القُطرية في الهند

الشكل 2

معدّل إكمال التعليم الابتدائي

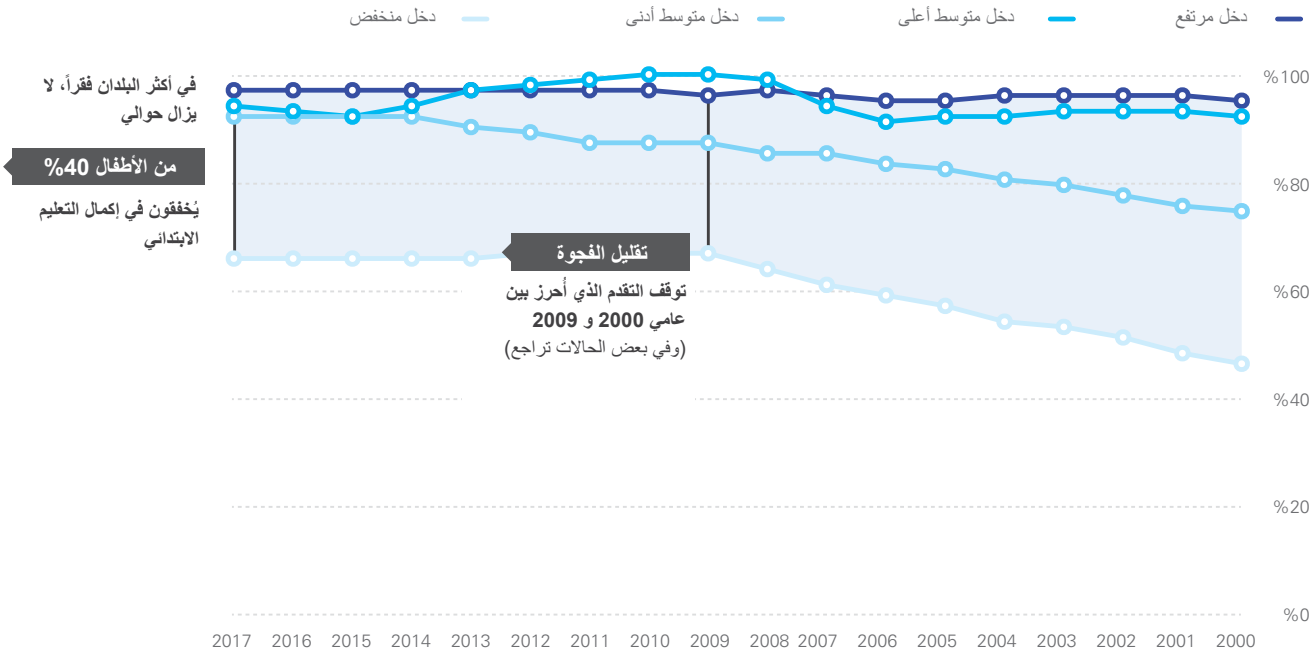

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

2.2.3 أزمة التعلم

تمثل معالجة أزمة التعلم الأولوية القصوى لهذه الاستراتيجية. يجب أن يمثل التعلم وتطوير المهارات الهدف من كل ما نقوم به. لا يعني الالتحاق بالمدارس تحقق التعلم بالضرورة، فإنه، ولأول مرة في التاريخ، يفوق عدد غير المتعلمين في المدارس عددهم خارج المدارس. لا يحقق حوالي 387 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية و 230 مليون من المراهقين في سن الدراسة الثانوية الدنيا من مستويات الكفاءة المطلوبة في القراءة والرياضيات.[19]

بالمعدلات الحالية، بحلول عام 2030، فإنه من بين 1.4 مليار طفل في سن الدراسة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، لن يكون 420 مليون طفل على المسار الصحيح لتعلم أهم المهارات الأساسية في مرحلة الطفولة، ولن يكون 825 مليون طفل على المسار الصحيح لاكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية التي يحتاجونها للنجاح في الحياة والمدرسة والعمل.[20] سيدخل مليار شاب إلى سوق العمل في العقد القادم.[21]

في عام 2030، سيظل حوالي 76% من العمالة في البلدان ذات الدخل المنخفض في إطار الاقتصاد غير الرسمي، بينما ستبلغ النسبة 62% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.[22] يعزز ذلك أهمية تطوير المهارات الأساسية (مثل المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة والحساب)، والمهارات القابلة للنقل (مثل حل المشكلات والتفاوض والتفكير النقدي)، ابتداءً من سنوات العمر الأولى.

"هناك فجوة كبيرة بين ما يتعلمه الطلاب وما يبحث عنه سوق العمل. المناهج الحالية عفا عليها الزمن".

مشاورة شباب جنوب آسيا

387 مليون

طفل في سن التعليم الابتدائي

+

230 مليون

مراهق في التعليم الثانوي الأدنى

لا يحققون الحد الأدنى من مستويات الكفاءة
في القراءة والرياضيات.

2.2.4 الإنصاف والإدماج

فيما يتعلق بالإنصاف، لا يزال الوصول إلى التعليم والتعلم متفاوتاً للغاية، بما في ذلك في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع. توجد تباينات كبيرة ومُتضافرة في الوصول والتعلم فيما يتعلق بالثروة، والموقع، والنوع الاجتماعي، والتفاوت في الاستثمار في التعليم. بل إن أبعاداً أخرى، نادراً ما يجري قياسها أو الإبلاغ عنها، يمكن أن ترتبط بفجوات أكبر في الإنصاف، مثل الإعاقة، والتعليم باللغة الأم، والعِرق، والنزوح، والاختلافات على المستوى دون الوطني. نصف الأطفال من ذوي الإعاقة في البلدان النامية مُستبعدون من المدرسة.[23]

الشكل 3

معدلات الالتحاق بالمدارس في صربيا ومستوطنات روما صربيا

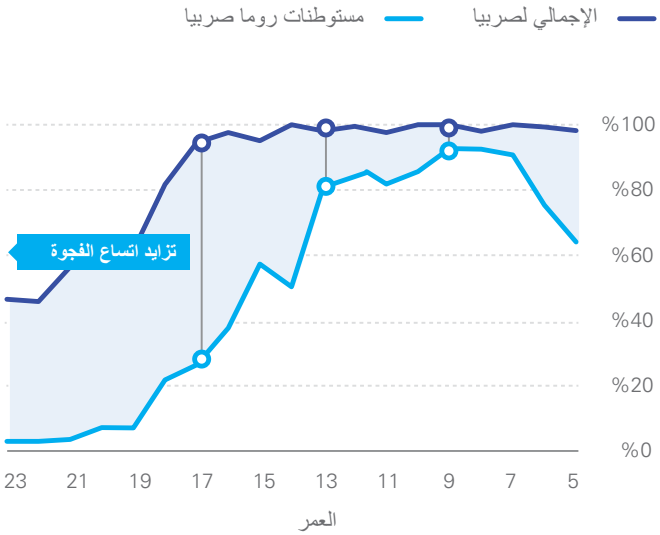

تنفق البلدان ذات الدخل المنخفض 46% من ميزانيات التعليم العام على 10% من الطلاب الأكثر تعلّماً.[24] نظرًا لأن فرص أفقر الأطفال في الحصول على مستويات تعليمية أعلى تُعدّ أقل بكثير من ذلك، تنفق البلدان ذات الدخل المنخفض، في المتوسط، 10% فقط من ميزانيات التعليم العام لديها على الخُمس الأشد فقراً، بينما تنفق البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى 14% فقط على الخُمس الأشد فقراً.[25] تواجه البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى أيضًا فجوات كبيرة في الإنصاف. ففي صربيا، متوسط النسبة الوطنية للأطفال في المدارس في جميع المستويات مرتفع - 99% في المرحلة الابتدائية والثانوية الدنيا و 88% في المرحلة الثانوية العليا - ولكن هذه المستويات العالية من الالتحاق بالمدارس تحجب فوارق كبيرة فيما يتعلق بحصول أطفال الروما على التعليم.[26] يمثل "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" حجر الزاوية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، تُشكّل ثلاثة تحديات بارزة إطار هذه الإستراتيجية بما يتسق مع خطة عمل النوع الاجتماعي لليونيسف:[27] (1) تعليم الفتيات؛ (2) التكافؤ بين الجنسين، مع التركيز على البنات أو الأولاد حسب السياق؛ (3) إحداث تحوّلات بشأن النوع الاجتماعي تُعزز لأقصى حد إمكانات التعليم ليكون تحويلياً لمفاهيم النوع الاجتماعي وتُحسّن النتائج المُنصفة للفتيات. 19% فقط من البلدان ذات الدخل المنخفض و 17% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى هي التي حققت التكافؤ. الفتيات محرومات في 62% من البلدان ذات الدخل المنخفض والأولاد محرومون في 63% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.[28] الأولاد هم أكثر عرضةً للحرمان في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المرتفع. يُبرز ذلك الحاجة إلى اتباع استراتيجيات خاصة بكل بلد. يمثل إحداث تحوّلات بشأن النوع الاجتماعي تحدياً عالمياً. تضاعف الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي، إلى جانب عدم كفاية نظم حماية الطفل وانعدام فرص الحصول على الخدمات الصحية، من آثار عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، خاصةً بالنسبة للفتيات الأكثر تهميشًا. تتزوج حوالي 12 مليون فتاة كل عام في مرحلة الطفولة[29] وقد تُستبعد الفتيات الحوامل بشكل غير عادل وغير قانوني من المدارس.

على اليونيسف أن تركز دوماً على الأطفال الأشد حرماناً والأصعب في الوصول إليهم.

اقتباس من الاستبيان

2.2.5 التركيز على التعليم قبل الابتدائي (الأطفال بأعمار 3–5 سنوات)

يواجه العالم أزمة في التعلم، وتكمن جذور هذه الأزمة في السنوات الأولى من عمر الطفل. يُعدّ التعليم الجيد بمرحلة الطفولة المبكرة (ECE) أحد أفضل الاستثمارات المتاحة للحكومات لمواجهة هذا التحدي. يفيد التعليم قبل المدرسي الأطفال والأسر ونظم التعليم والمجتمعات على المدى الطويل. على الرغم من الفوائد المُثبتة للتعليم قبل المدرسي، يستفيد نصف أطفال العالم فقط في هذه الشريحة العمرية من هذه الميزة المبكرة؛ كما أنه في معظم بلدان العالم، يفتقر الأطفال في منازلهم إلى التفاعلات التعليمية المبكرة التي يحتاجون إليها كي يلتحقوا بالمدرسة وقد تهيؤوا للنجاح. في البلدان ذات الدخل المنخفض، يفتقد 78% من الأطفال فرص التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة.[30]

تشمل التحديات التي تواجه توفير تعليم جيد بمرحلة الطفولة المبكرة: عدم وجود التزام سياسي على مستوى رفيع بإعطاء الأولوية للتعليم بمرحلة الطفولة المبكرة في خطط واستراتيجيات قطاع التعليم؛ عدم كفاية مخصّصات الميزانية من قِبَل الحكومات والجهات المانحة؛ ضعف القدرات المؤسّسية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج للتعليم بمرحلة الطفولة المبكرة وضمان جودتها؛ ضعف التنسيق والاتساق بين الشركاء على الصعيدين الوطني والعالمي للنهوض بالتعليم بمرحلة الطفولة المبكرة؛ وضعف الروابط بين المنزل والمدرسة في فترة الطفولة المبكرة.

الشكل 4

عوامل الاستبعاد من برامج التعليم بمرحلة الطفولة المبكرة

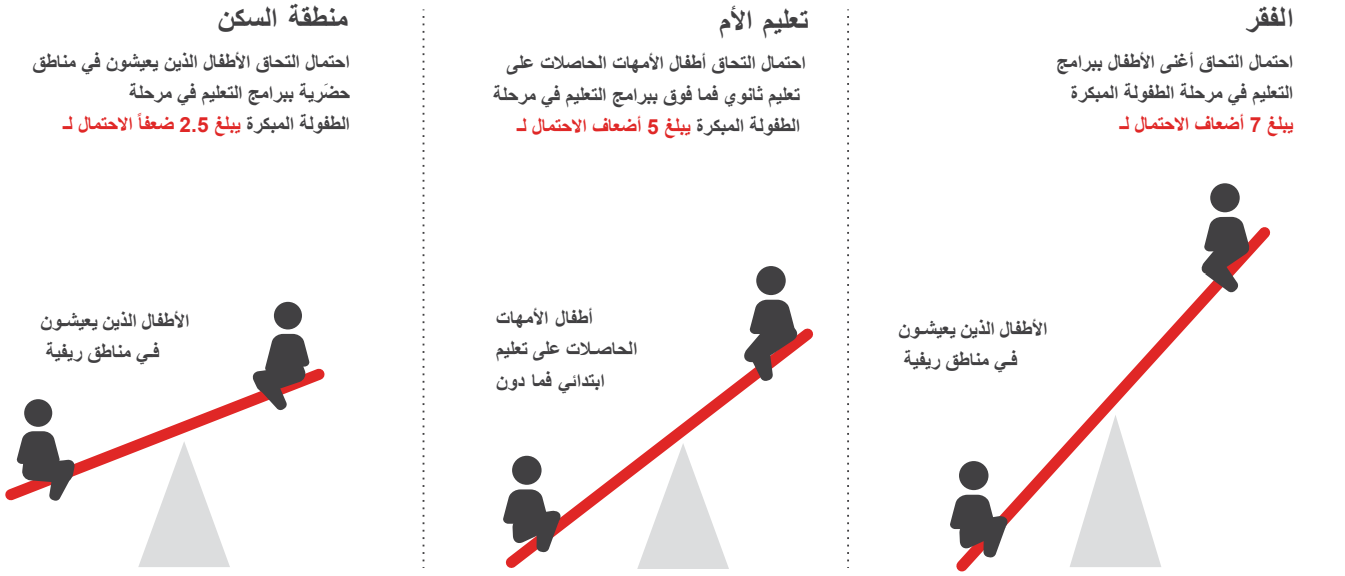

المصدر: مقارنات أجرتها اليونيسف، بناءً على البيانات المتاحة من قواعد بيانات اليونيسف العالمية متعددة المؤشرات، 2010-2018.

2.2.6 التركيز على المراهقين المُهمّشين (بأعمار 10- 19 سنة)

يبلغ المعدل العالمي لإكمال مستوى التعليم الثانوي الأدنى للأطفال الأشد فقراً 54%، ولكن في ستٍّ من مناطق اليونيسف السبعة، لم يسبق لغالبية المراهقين من الخُمس الأفقر الالتحاق بالمدارس الابتدائية أو أنهم تركوا التعليم الابتدائي، أو لا يزالون يدرسون في المدارس الابتدائية.[31]

على الصعيد العالمي، 74% من الفتيات المراهقات من الخُمس الأفقر، و 68% من الفتيان، لم تطأ أقدامهن المدرسة الثانوية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يشكّل ذلك 93% من الفتيات و 90% من الفتيان.[32] وبالتالي، ستتطلب تلبية احتياجات الأطفال في سن الدراسة الثانوية التركيز على تعزيز المسارات المتعددة للتعليم، بما في ذلك التعليم للحاق بالركب، والتدريب المهني، والتلمذة الحرفية، والتعليم الابتدائي والثانوي الرسمي.

الشكل 5:

التحصيل التعليمي للمراهقين في الخُمس الأفقر من السكان (10-19 سنة)

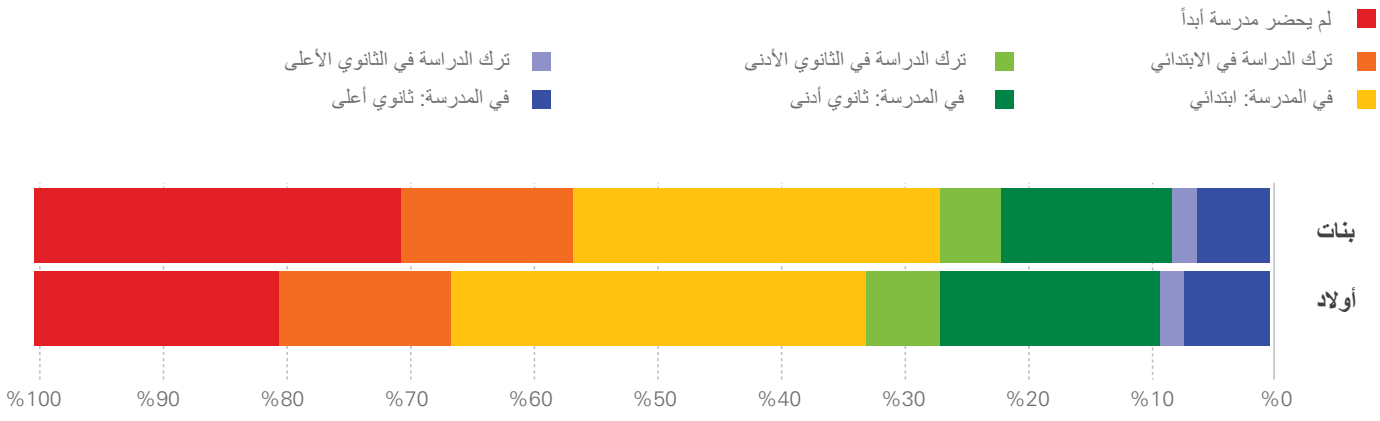

معايير النوع الاجتماعي، إلى جانب عدم كفاية نظم حماية الطفل وانعدام فرص الحصول على الخدمات الصحية، تُفاقِم من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، وخاصةً للفتيات والفتيان الأكثر تهميشًا.

2.2.7 التعليم في حالات الطوارئ والانتقال

في عام 2016، كان هناك أكثر من 75 مليون طفل بأعمار 3 – 18 سنة في حاجة ماسة إلى الدعم التعليمي في 35 بلداً متضرراً من الأزمات.[33] يحصل 50% فقط من الأطفال اللاجئين على التعليم الابتدائي، بينما يلتحق 22% فقط من المراهقين اللاجئين بالمدارس الثانوية الدنيا.[34] لا تتوفر بيانات قابلة للمقارنة للأشخاص النازحين داخلياً، وهم يمثلون مجموعة أكبر بكثير من مجموعة النازحين ويُشكلون مسئولية مهمة تضطلع بها اليونيسف. تُسهم قلة الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى انخفاض الطلب بسبب فقدان دخل الأسرة، في هذه المعدلات المنخفضة للالتحاق.

تقل احتمالية إكمال الأطفال تعليمهم الابتدائي في البلدان المتضررة من النزاعات بنسبة 30%، كما تقل احتمالية إكمالهم التعليم الثانوي الأدنى بنسبة 50%.[35] تؤدي الأزمات إلى تراجع في المكاسب التي أُنجزت في السابق، كما لوحظ على سبيل المثال من خلال أوبئة الإيبولا في غرب ووسط أفريقيا أو الهجمات على تعليم الفتيات في أفغانستان. بحلول عام 2030، سيعيش أكثر من 80% من فقراء العالم في سياقات هشة ومتأثرة بالنزاعات.[36]

"كيف نجعل غير المنظور واقعاً ملموساً ... اللاجئون والأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة؟"

المشاورة القُطرية في الفلبين

يبلغ احتمال ترك الفتيات للدراسة في البيئات المتضررة من النزاع 2.5 مرة احتمال ترك الفتيان للدراسة.[37] بالإضافة إلى الصراع، تؤدي الكوارث الطبيعية إلى فقدان أيام الدراسة، مما يؤدي إلى عجز تراكمي يضر بنتائج التعليم ورفاه الأطفال.

هناك حلقة مُفرغة تضم التعليم وعدم المساواة والصراع العنيف. يرتبط عدم المساواة في عدة أبعاد بزيادة احتمال نشوب صراع عنيف. بدوره، يرتبط الصراع العنيف بفقدان التعليم وعدم المساواة في التعليم. غالبًا ما تكون المدارس والمعلمين والطلاب هدفًا للعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. بين عامي 2013 و 2017، تم تسجيل أكثر من 12,700 هجوم على التعليم ألحقت الأذى بأكثر من 21,000 طالب ومعلم في 70 بلداً على الأقل.[38]

75

مليون طفل

تتراوح أعمارهم بين 3 و 18 سنة في حاجة ماسة إلى دعم تعليمي في 35 دولة متضرّرة من الأزمات.

بيانات 2016

رغم الزيادة الطفيفة في حصة التعليم كنسبة مئوية من إجمالي التمويل الإنساني، إلا أنه لا يزال منخفضًا بنسبة 3.9% - أي أقل بكثير من التمويل المخصص للصحة (10.6%)، والتغذية (7.7%)، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) (6.5%).[39] تلتزم اليونيسف بسد الفجوة في الاحتياجات الإنسانية التي لا يستطيع أي شريك أو حكومة أخرى معالجتها - بغض النظر عن إمكانية الوصول أو التمويل. في العديد من الأزمات، تُعدّ اليونيسف أكبر مزود للتعليم في حالات الطوارئ في الاستجابة الإنسانية، حيث تعمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والشركاء الآخرين.

2.3 اليونيسف والتعليم

في عام 2018، بلغ إنفاق اليونيسف على التعليم 1.2 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بحوالي 500 مليون دولار أمريكي سنويًا خلال الفترة 2006-2010. كانت الزيادة خلال السنوات الأخيرة مدفوعة بشكل أساسي بزيادة الموارد المخصّصة لحالات الطوارئ. تركّز 50% من الإنفاق على التعليم في عام 2018 في ثمانية بلدان فقط، بما في ذلك 40% في خمسة بلدان متأثرة بالأزمة السورية.[40]

تمثل اليونيسف أكبر وجود عالمي لأي وكالة دولية. غير أن نسبة الموظفين المُعيّنين في مجال التعليم داخل اليونيسف قد انخفضت خلال السنوات العشر الماضية، وكحصة من إجمالي موظفي قطاع العمل الاجتماعي فإنها تُعدّ منخفضة مقارنةً بالمنظمات النظيرة (*انظر أيضًا القسم 4.2.2*).

في حالات الطوارئ الإنسانية، تدعم اليونيسف تقديم الخدمات على نطاق واسع، بما في ذلك تعزيز الخدمات التعليمية للحكومات المُضيفة لاستيعاب المزيد من الأطفال

بحلول عام 2030، أكثر من

%80

من فقراء العالم سيعيشون في سياقات
هشة ومتضرّرة من النزاعات.

والمراهقين. بين عامي 2014 و 2018، قدمت اليونيسف الدعم التعليمي لـ 43.5 مليون طفل في حالات الطوارئ. في السياقات غير الطارئة، حيث غالباً ما تكون موارد اليونيسف محدودة بدرجة أكبر مقارنةً بالموارد الحكومية، تعمل اليونيسف على تعزيز نظم التعليم الوطنية لدعم تحقيق نتائج للأطفال على نطاق واسع، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الأكثر استبعاداً. منذ عام 2006، ارتفعت نسبة الإنفاق التعليمي لليونيسف على أنشطة تعزيز النظم لأكثر من الضعف، من أقل من 20% إلى 40%.[41]

تُركز اليونيسف بقوة على العمل المشترك بين القطاعات. يعمل موظفو التعليم في تعاون وثيق مع زملائهم العاملين في مجالات الصحة، والتغذية، وحماية الطفل، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والسياسات الاجتماعية، والإعاقة، والنوع الاجتماعي، ونماء المراهقين، والاتصال من أجل التنمية. ويشمل ذلك استخدام المدارس كمنصة متكاملة للخدمات لتقديم مجموعة من التدخلات والنتائج للأطفال، وذلك في السياقات التنموية والإنسانية (*انظر الإطار في القسم 3.2.2*). تساعد النُّهُج المشتركة بين القطاعات في معالجة أسباب انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وضعف نتائج التعلم التي تتجاوز قطاع التعليم.

تلتزم اليونيسف التزاماً تاماً بإصلاحات النظام الإنمائي للأمم المتحدة وبتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 72/279.[42] تتبنى اليونيسف رؤية جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، وتلتزم التزاماً تاماً بتعزيز النهج الجماعي لنظام الأمم المتحدة الإنمائي لدعم أهداف التنمية المستدامة. يتطلب طموح أهداف التنمية المستدامة اتباع نُهُج شاملة ومشتركة للتنمية المستدامة، تقوم على تخطيط متكامل وتفكير استراتيجي ومشورة سياساتية أقوى، بالإضافة إلى شراكات جديدة بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة متعددة الأطراف.

كجزء من تطوير هذه الاستراتيجية، أجرت اليونيسف دراسة استقصائية لموظفيها ونظرائهم الحكوميين والشركاء الآخرين، حيث سألتهم عن المكان الذي ينبغي أن تركّز فيه اليونيسف أنشطتها التعليمية خلال الفترة حتى عام 2030، وما هي نقاط القوة والضعف في المنظمة. حدد المشاركون المجالات المواضيعية التالية التي ينبغي لليونيسف الاضطلاع بدور قيادي عالمي فيها (*انظر الملحق 1 للاطلاع على ملخص لنتائج الدراسة*):[43]

- **التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي:** بما في ذلك تطوير المهارات الأساسية في السنوات الأولى، مثل محو الأمية الأساسية وتعلّم الحساب؛
- **التعليم الشامل للجميع:** للأطفال من ذوي الإعاقة وغيرهم من الأطفال الضعفاء، مثل الفقراء فقراً مُدقعاً، والأقليات العرقية واللغوية، والأطفال والفتيات المهاجرات؛
- **تحليل، وتخطيط، وتطوير قطاع التعليم:** العمل مع الحكومات ومع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الشراكة العالمية للتعليم، والبنك الدولي، والجهات المانحة الثنائية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو (ومعاهدها؛ وغيرها من وكالات الأمم المتحدة.

ورأى المشاركون في الدراسة أنه يجب على اليونيسف الانخراط بدرجة أقل في شراء المواد التعليمية وتوفيرها (باستثناء حالات الطوارئ)، والتعليم الثانوي الأعلى، والتعليم والتدريب الفني والمهني/ تنمية المهارات الخاصة بالوظيفة. رغم أن حوالي 80% من المشاركين حددوا اليونيسف كمظمة عالمية رائدة ذات قدم راسخة في مجال التعليم، فقد أبرزت الدراسة الاستقصائية أيضًا الحاجة إلى إجراء تغييرات على الطريقة التي تعمل بها اليونيسف، بما في ذلك اعتماد المزيد من التركيز وتحديد الأولويات في البرمجة، وتبسيط العمليات الداخلية، مع التركيز بشكل أكبر على الأدلة واستخدام البيانات، والاستثمار بشكل أكبر في الموظفين الفنيين، ولا سيما لجمع البيانات وتحليلها، وتخطيط القطاع، والحوار بشأن السياسات، وفي المجالات المواضيعية الرئيسية.

بالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية التي أُجريت لدعم هذه الاستراتيجية، أجرينا أيضًا تمرينًا مكثفًا للتشاور، حيث التمسنا آراء الشركاء الخارجيين وزملاء اليونيسف حول مسودة تشاور قصيرة لهذه الاستراتيجية .تلقينا مساهمات من 86 بلداً و 1,329 مشاركًا، بما في ذلك أكثر من 500 من الوزراء والمسؤولين في حكومات البلدان التي تشملها برامج اليونيسف - أي نظرائنا الأساسيين. نحن مُمتنّون للغاية للردود التي تلقيناها على العملية التشاورية، والتي نقتبس بعضها في هذه الاستراتيجية. لقد ساعدتنا تلك الردود في تشكيل وإثراء الاستراتيجية بشكل كبير.

الإطار 1

التعلم من الماضي:

الدروس المستفادة من أعمال اليونيسف السابقة في قطاع التعليم والقطاعات الأخرى

نستخلص الاستنتاجات التالية من مراجعات وتقييمات العمل التعليمي لليونيسف في السابق:

- تعزيز جهود جمع الأموال للتعليم، مع التركيز بشكل خاص على مناطق اليونيسف ذات الإنفاق المنخفض؛
- مواصلة الاتجاه لدعم المزيد من تعزيز نظم التعليم؛
- بذل المزيد من الجهود لتعزيز البرمجة القائمة على الأدلة؛
- التأكد من أن المشاريع التجريبية يجري تقييمها بشكل منهجي، لا سيما من خلال قياس نتائج التعلم، ومن ثم توسيع نطاقها أو وقفها حسب نتائج التقييم؛
- التعرف على العقبات التي يواجهها كلٌ من البنات والأولاد ومعالجتها، حيثما وجدت؛
- البناء على الجهود الإيجابية المبذولة لتحقيق وإظهار النتائج والأثر في التعليم؛
- لم نكن دائمًا نضع التعلم في بؤرة الاهتمام في برامجنا والدعم الفني الذي نقدمه: نحتاج إلى ضمان أن تكون نتائج التعلم في صميم كل ما نقوم به في مجال التعليم.

نستخلص الاستنتاجات التالية من مراجعات وتقييمات الأعمال السابقة على نطاق المنظمة، ولا سيما تقييم الخطة الإستراتيجية السابقة لليونيسف للفترة 2014-2017:

- زيادة الاستثمار في البيانات المُفصّلة للمساعدة في رصد عدم المساواة والتمييز بما يتماشى مع تشريعات حقوق الطفل؛
- تكثيف تعزيز النظم الوطنية لمعالجة حالات الأطفال الأكثر حرمانًا؛
- توسيع نطاق البرمجة التي تركز على الإنصاف؛
- تكثيف مشاركة المجتمعات المحلية والتعبئة الاجتماعية لمعالجة الحواجز التي تعوق إعمال حقوق الطفل على جانب الطلب، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية الضارة؛
- دعم المشاركة الفعالة للأطفال والمراهقين في القرارات التي تؤثر عليهم؛
- الاستثمار في البرمجة الواعية بالمخاطر وتعزيز النظم لمنع أو تخفيف آثار الأزمات الإنسانية؛
- الاستثمار في مناهج متكاملة/ متعددة القطاعات لمعالجة الأسباب الأساسية لانتهاكات حقوق الطفل؛
- الاستثمار في تحليلات النوع الاجتماعي وبرمجة المساواة بين الجنسين؛
- تعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص؛
- التركيز على الفعالية من حيث التكلفة وعلى تبسيط العمليات الداخلية.

فقط

نصف

أطفال العالم في سن ما قبل المدرسة
في العالم مُلتحقون بالتعليم قبل الابتدائي.

3 | التركيز الاستراتيجي

3.1 ملخص

تتمثل رؤية هذه الاستراتيجية *(انظر الشكل 6)* في جعل **"كل طفل يتعلم"**. تتمثل رؤية هذه الاستراتيجية (انظر الشكل 6) في جعل "كل طفل يتعلم". يُعبّر عن هذه الرؤية بصورة أوفى كالتالي: "تحسين عملية التعلم وتنمية المهارات للفتيان والفتيات من الطفولة المبكرة وحتى المراهقة، ولا سيما للفئات المهمشة والمتضررة من الأوضاع الإنسانية".[44] سنسعى لتحقيق هذه الرؤية مستخدمين كل ما يمكننا حشده من موارد والتزام وتفانٍ مهني.

الأطر الرئيسية

تتماشى هذه الرؤية مع الأطر والاتفاقات الرئيسية التي وقعت عليها اليونيسف، والتي توجه سياستنا وعملياتنا. ويشمل ذلك:

← **حقوق الطفل:** وأبرزها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ حقوق الأطفال والمبادئ المرتبطة بها - مثل عدم التمييز، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة - والتي تقع في الصميم من ولاية اليونيسف ورسالتها؛

← **أهداف التنمية المستدامة:** وأهمها الهدف الرابع (التعليم)، ولكن أيضًا العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يُعدّ التعليم مساهما رئيسيا فيها؛

← **إعلان إنتشون وإطار عمل التعليم لعام 2030:**[45] الذي وضع خارطة طريق عالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم حتى عام 2030.

الأهداف

تعتمد الاستراتيجية ثلاثة أهداف تناظر أكبر الاحتياجات المُتصوّرة والميزة النسبية لليونيسف:

← **الوصول المُنصف** إلى فرص التعلم؛

← **تحسين التعلم والمهارات** للجميع؛

← **تحسين التعلم والحماية للأطفال في حالات الطوارئ والانتقال:** (1) الوقاية (نظم مرنة)، و (2) الاستجابة (التعليم في حالات الطوارئ).

المبادئ البرنامجية

ترتكز الاستراتيجية على خمسة مبادئ برنامجية:

← **حقوق الطفل:** جعل إعمال حقوق الطفل أمراً محوريًا في جهودنا في مجال الدعوة، والحوار بشأن السياسات، والبرمجة، والمساءلة.

← **الإنصاف والإدماج:** مراعاة النوع الاجتماعي؛ التركيز على أكثر الفئات حرمانًا (مثل أفقر الأطفال، والفتيات، والأطفال من ذوي الإعاقة، والأقليات، والأطفال النازحين)؛ معالجة الحواجز المالية التي تعوق الأسر المعيشية.

← **النُّهُج المشتركة بين القطاعات:** العمل مع القطاعات الأخرى (مثل الصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والسياسات الاجتماعية، وحماية الطفل)؛ استخدام المدارس كمنصة متكاملة للخدمات.

← **وضع الأمور في السياق:** البرمجة على المستوى القُطري بمرونةٍ تقوم على السياق القُطري (الاحتياجات التعليمية المحلية؛ الميزة النسبية لليونيسف؛ تقسيم العمل مع الآخرين).

← **الإدارة القائمة على النتائج:** القياس، وخاصةً قياس نتائج التعلم؛ الشفافية؛ المساءلة عن النتائج.

ستدعم هذه المبادئ تنفيذ ستة نُهُج برنامجية أساسية محددة في الاستراتيجية: (1) تعزيز النظم، (2) البيانات والأدلة، (3) الابتكار، (4) الاتصالات والدعوة، (5) إشراك المجتمع، و (6) تقديم الخدمات.

بدوره، يُقدَّم الدعم لتنفيذ هذه النُّهُج البرنامجية الأساسية الستة من خلال ثلاثة مدخلات تمكينية رئيسية هي: الموارد المالية، الموارد البشرية، والشراكات.

الشكل 6

الإطار الاستراتيجي للعمل التعليمي لليونيسف

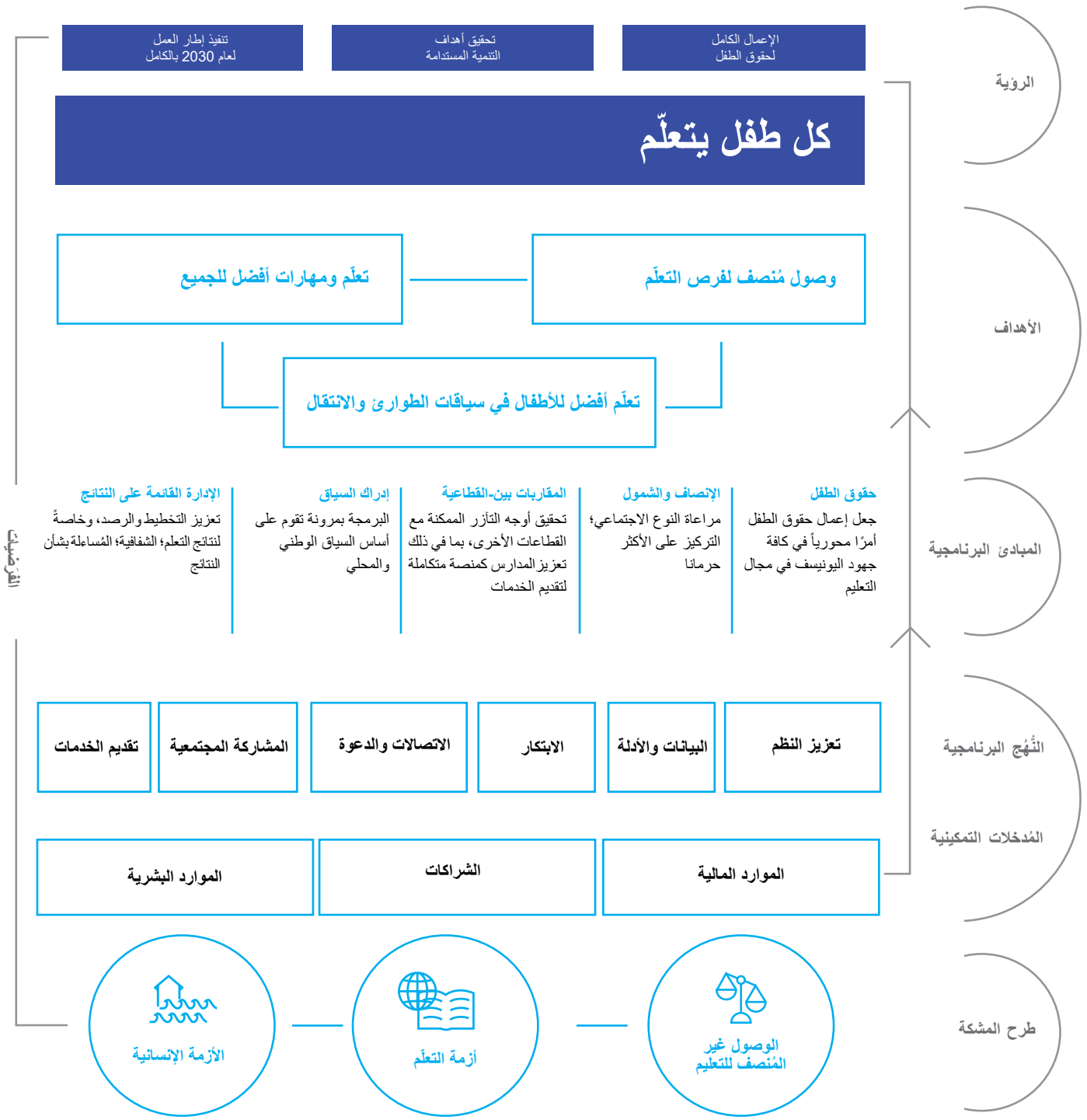

3.2 الأهداف

3.2.1 الوصول المُنصف إلى فرص التعلم

ستعمل اليونيسف عبر دورة الحياة ابتداءً من الطفولة المبكرة وحتى المراهقة. ستشكل زيادة عملنا في التعليم قبل الابتدائي والتعلم المبكر تحولاً استراتيجياً لهذه الفترة الاستراتيجية في عمر الطفل، وكذلك الحال بالنسبة لتعليم المراهقين المُهمّشين. ستكمّل هذه التحولات الاستراتيجية عملنا الأساسي الحالي في التعليم الابتدائي والثانوي.

لمعالجة هدف الاستراتيجية بشأن الوصول المُنصف:

← ستعمل اليونيسف مع الشركاء (مثل اليونسكو، والشراكة العالمية للتعليم، والبنك الدولي) لتعزيز النظم الوطنية لمعلومات إدارة التعليم (EMIS). سنساعد في تحديد الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس وأولئك الأكثر عُرضةً لخطر ترك الدراسة، وسنساهم في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة للوصول إليهم. سيتضمن دعم اليونيسف معالجة المخاطر الأخلاقية المتعلقة بخصوصية وحماية بيانات الطفل.

← كجزء من تركيزنا المتزايد على تعزيز النظم، سندعو إلى تخصيص 20% من الميزانيات الوطنية للتعليم، وإلى قيام الجهات المانحة بالمساهمة بشكل أكبر في التعليم، وخاصةً في مرحلة ما قبل الابتدائي. سندعو إلى، وندعم تنفيذ، الإنفاق العام لصالح الفقراء، وسنعمل مع الحكومات لتحسين جودة الإنفاق العام - لجعله أكثر إنصافاً وأكثر كفاءة وأكثر فعالية.

← على النحو الذي أوصت به اللجنة الدولية لتمويل فرص التعليم العالمية، سنعمل بنشاط - مع الحكومات والشركاء - على تعزيز مبدأ التعميم التدريجي الذي اعتُمِد في البداية في قطاع الصحة كوسيلة لاتخاذ قرارات رشيدة للإنفاق في سياقات مالية مُقيّدة. ويعني ذلك إعطاء أولوية مبدئية في تخصيص التمويل العام لمستويات التعليم الأدنى، ومن ثم زيادة المخصّصات تدريجياً إلى المستويات الأعلى عندما تصبح التغطية شاملة للجميع تقريباً في المستويات الأدنى، مع التركيز على الأطفال الأفقر والأشد ضعفاً *(انظر الشكل 7)*.[47]

← سنساعد في معالجة الحواجز المالية والاجتماعية على مستوى الأسر المعيشية التي تسهم في تدنّي معدلات الالتحاق بالمدارس وتدهور نتائج التعلم، وذلك من خلال دعم الحكومات لتقوية نظم الحماية الاجتماعية لتلك الأسر لتحقيق تأثير أكبر على رفاه الطفل. تمشياً مع إطار اليونيسف المُقبل لبرنامج الحماية الاجتماعية، سيشمل ذلك، ضمن جملة أمور، ما يلي: (أ) توليد أدلة على مدى نجاح نظام الحماية الاجتماعية للأطفال، وتحديد الفجوات والخيارات لتحسين تأثيره؛ (ب) توسيع نطاق نظام التحويلات النقدية للأطفال وتحسينه، بما في ذلك، عند الاقتضاء، المنح الدراسية والإعانات التعليمية؛ (ج) تعزيز الروابط بين التحويلات النقدية والوصول إلى الخدمات؛ (د) تحسين الوصول إلى رعاية الأطفال والبرامج التي تدعم قابلية التوظيف للمراهقين، (هـ) تعزيز القوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية والتواصل المباشر مع الأسر.

المبدأ البرنامجي
1. حقوق الأطفال

قبل ثلاثين عامًا، تعهّد قادة العالم بالتزامٍ تاريخي تجاه أطفال العالم من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. أصبحت هذه اتفاقيةَ حقوق الإنسان الأكثر تصديقًا عليها في التاريخ، وساعدت في تغيير حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم. تشكّل الاتفاقية الأساس لجميع أعمال اليونيسف – بما في ذلك في مجال التعليم – وتدعمها أطر الحقوق المرتبطة بها مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تنظر هذه الإستراتيجية إلى حقوق الطفل كمبدأ للبرمجة - لتوجيه قرارات ومساءلات البرمجة التعليمية لليونيسف وشركائها - وكنتيجة مرتبطة برؤية هذه الإستراتيجية.

الشكل 7

شكل توضيحي لمبدأ التعميم التدريجي

(انظر النص لمزيد من التفاصيل)

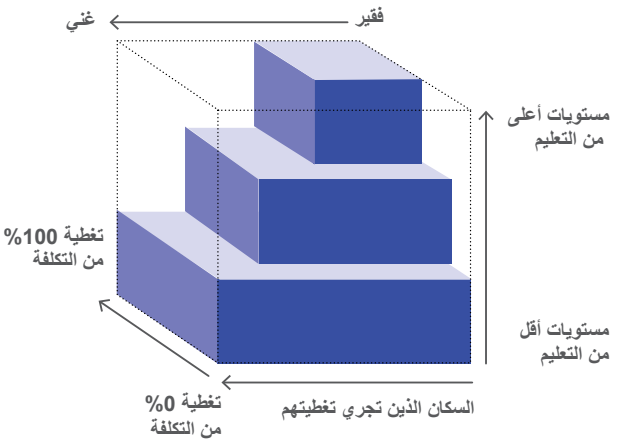

المصدر: اللجنة الدولية لتمويل فرص التعليم العالمية (بدون تاريخ).[46]

"التعليم قبل الابتدائي أمرٌ أساسي ويمثل الركيزة الأساسية للتعلم. التركيز على مرحلة ما قبل الابتدائي أمرٌ ضروري".

المشاورة القُطرية في جامايكا

- ستعطي اليونيسف الأولوية للتعليم قبل الابتدائي خلال العقد القادم. سنهدف إلى إنفاق 10% على الأقل من تمويل التعليم لدينا على التعليم قبل الابتدائي وسنُحث الآخرين على أن يحذوا حذونا. سنعمل مع الشركاء على إعطاء الأولوية التعليم قبل الابتدائي لمدة عام واحد على الأقل في خطة قطاع التعليم لكل بلد، بهدف تخصيص 10% من ميزانية التعليم للتعليم قبل الابتدائي. سنقوم بتعزيز القدرات الفنية الوطنية وعلى المستوى دون الوطني لوضع خطط عمل محددة التكلفة للتعليم قبل الابتدائي وتنفيذ تعليم جيد بتلك المرحلة على نطاق واسع. سنعمل على ضمان الروابط مع "الأيام الألف الأولى" من عمر الطفل، بما في ذلك ممارسات تقديم الرعاية في المنزل والمجتمع المحلي، والخدمات التي تعزز أهداف الصحة، والتغذية، والحماية، والتعلم المبكر بطريقة منسّقة. سنعمل على تحسين البيئة التمكينية وتحفيز الشراكات للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

- إقراراً بأن احتياجات التعليم في سن المراهقة ستختلف اختلافًا كبيرًا وفقاً لسياق البلد، سنعتمد ثلاث استراتيجيات أساسية في هذا الصدد:

- دعم التعليم الابتدائي الرسمي الجيد (لأولئك الموجودين حاليًا في التعليم الابتدائي وللذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة ولكنهم ما زالوا مؤهلين للالتحاق بالتعليم الابتدائي) والتعليم الثانوي، مع التركيز بشكل خاص على الوصول إلى المراهقين الأكثر تهميشًا؛

- تعزيز التعليم غير الرسمي والنماذج البديلة لتقديم الخدمات التعليمية (على سبيل المثال: فصول اللحاق بالركب، والتعليم لسد الثغرات، والتعليم المُعجّل، وتعليم الفرصة الثانية، والتدريب على تنمية المهارات، والتدريب المهني)، بما في ذلك الاعتراف بنتائج التعلم غير الرسمي واعتمادها؛

- النهوض بالتعليم الثانوي للفتيات المراهقات، وتعلمهن، وتنمية مهاراتهن (بما في ذلك في العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات [STEM])، وذلك في إطار الأولويات المُستهدفة لخطة عمل اليونيسف بشأن النوع الاجتماعي؛[48] وسيُستكمل ذلك من خلال عمل متعدد القطاعات يعالج زواج الأطفال، والأعراف الاجتماعية الضارة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس وحولها.

- لمزيد من معالجة المرحلة الانتقالية انتهاءً بالحصول على عمل لائق، ستشارك اليونيسف الآخرين لضمان استمرار الخدمات مع انتقال الشباب من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ. ستُسهم اليونيسف مع الشركاء (مثل البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) لضمان القيام بتدخلات في كلٍّ من جانبي العرض والطلب لتعزيز مهارات المراهقين والشباب لتحسين القابلية للتوظيف والانتقال إلى الحصول على العمل اللائق. في حالة عدم توفر هذه الخدمات وعدم وجود شركاء رئيسيين، كما هو الحال في السياقات الإنسانية، على سبيل المثال، قد تختار اليونيسف سد الفجوة بنفسها والانخراط مباشرةً لضمان استمرارية الخدمات للشباب الأكثر ضعفاً.

- سنعطي أولوية للتركيز على الفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك الفقراء فقراً مدقعاً، والأطفال في الأوضاع الإنسانية، ومجتمعات النازحين واللاجئين، والأطفال من ذوي الإعاقة، والأقليات العِرقية واللغوية، والفتيات. سنقوم بحملة للقضاء على الوصم الاجتماعي والتمييز ضد الأطفال من ذوي الإعاقة. سنُسهم في تدريب المعلمين على علم التربية الشاملة، وتعزيز المباني العامة التي يسهل الوصول إليها وخاصةً المدارس، والمساعدة في توفير الأجهزة المساعدة والمواد التعليمية التي يسهل الوصول إليها من خلال البرامج القائمة على المدارس.

فقط

%50

من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان النامية يذهبون إلى المدرسة

← سنعتمد ثلاث استراتيجيات أساسية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي: (1) تعليم الفتيات؛ (2) التكافؤ بين الجنسين: التركيز على الفتيات أو الأولاد، حسب السياق؛ و (3) إحداث تحوّلات بشأن النوع الاجتماعي. سندعم وندعو إلى تطبيق ميزنة وتخطيط لقطاع التعليم يُراعي منظور النوع الاجتماعي، وتدخلات من أجل تحويل الأعراف بشأن النوع الاجتماعي في النظم التعليمية (السياسات، والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين ونشرهم، والرصد، والتقييم). ينبغي أن يصبح التعليم أداةً لتحويل المجتمعات والاقتصادات - من خلال تحدي الأعراف والقوالب النمطية الاجتماعية الضارة بدلاً من تكرارها.

"نحن بحاجة إلى التركيز على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات التعليمية قدر الإمكان لمحاولة بناء المزيد من المساحات للعلاقات الصحية في المستقبل".

مشاورة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

← سنعمل مع الحكومات، ولا سيما وزارات التعليم، لمساعدتها على المشاركة مع التمويل من القطاع الخاص وتوفير الخدمات التعليمية، بما في ذلك دعم إيجاد الأطر التنظيمية والبيئات التمكينية التي تعطي الأولوية للتعلم والإنصاف في كلٍّ من التعليم الحكومي وغير الحكومي، بما في ذلك المدارس الدينية. يتسق ذلك مع قانون حقوق الإنسان الذي ينص على أن الحكومات ينبغي أن تكون الضامن، ولكن ليس بالضرورة

المبدأ البرنامجي
2. الإنصاف والإدماج

ستشهد فترة الاستراتيجية إعطاء أولوية للتركيز على الإنصاف والشمول - وهو مجال يقع في صميم ولاية اليونيسف وميزتها النسبية كمنظمة. يرتبط الإنصاف والإدماج ارتباطًا وثيقًا بالنهج القائم على الحقوق. بالنسبة لليونيسف، يعني ذلك التركيز على الأطفال المُستبعدين على أساس النوع الاجتماعي، والأطفال من ذوي الإعاقة، والسكان الأفقر، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال المهاجرين والنازحين، والأطفال المتأثرين بحالات الطوارئ. سيكون الإنصاف والإدماج عنصرين أساسيين في جهود الدعوة، والحوار بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والبرمجة المباشرة في التعليم التي تقوم بها اليونيسف. يتمثل الاختبار الرئيسي لهذه الاستراتيجية في قدرة اليونيسف على العمل مع الحكومات والشركاء الآخرين لتوجيه السياسات، والإنفاق، والتنفيذ، والمساءلة نحو تحقيق هدفين مزدوجين هما الإنصاف والتعلم، سواءً في البرمجة الإنمائية أو في حالات الطوارئ.

المُزوّد الوحيد، للخدمات التعليمية. في إطار عمل اليونيسف بشأن الحوار حول السياسات القائم على الأدلة، سندعم توليد بيانات وأدلة حول التعليم غير الحكومي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مع شركاء مثل اليونسكو.

ستكون مؤشرات التأثير الرئيسية لهدف الوصول المُنصف للتعليم، بما يتماشى مع مستهدفات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كما يلي:

← معدل المشاركة في تعلم منظم (لعام واحد قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، حسب الجنس (المؤشر 4.2.2 لأهداف التنمية المستدامة)؛

← معدلات الإكمال في التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي الأعلى، حسب الجنس (على أساس المستهدف لأهداف التنمية المستدامة 4.1)؛

← مؤشرات التكافؤ (الإناث/ الذكور، الريف/ الحضَر، خُمس الثروة الأدنى/ الأعلى وغيرها مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية والمتضررة من النزاعات، عند توفر البيانات)، وذلك لجميع مؤشرات التعليم التي يمكن تفصيل بياناتها (المؤشر 4.5.1 لأهداف التنمية المستدامة).

3.2.2 تحسين التعلم وتنمية المهارات

التعلم هو عملية تطوير واكتساب المهارات والمعرفة المواضيعية والقيم. تجري تنمية المهارات من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ. تستخدم اليونيسف نموذجًا يتضمن أربعة جوانب للتعلم وتنمية المهارات.[49]

← **المهارات الأساسية:** المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة والحساب. المهارات المطلوبة بغضّ النظر عن طموحات التوظيف والتي تُعدّ ضرورية لمزيد من التعلم، وفرص العمل المُنتِجة، والمشاركة المدنية.

← **المهارات القابلة للنقل** (وتسمى أيضًا "المهارات الحياتية" أو "مهارات القرن الحادي والعشرين"): المهارات والقيم التي يجري تطويرها بشكل تدريجي من سنوات العمر الأولى وتتيح للشباب أن يصبحوا متعلّمين يتحلّون بالمرونة والقدرة على التكيف، ومواطنين مؤهلين لشق طريقهم في مواجهة التحديات الشخصية، والاجتماعية، والأكاديمية، والاقتصادية. تضم هذه المهارات، على سبيل المثال، حل المشكلات، والتفاوض، والتعاطف، والتواصل، والمشاركة، واللعب، وبناء السلام، والوعي البيئي، والرفاه العاطفي والعقلي.

← **المهارات الرقمية:** المهارات والمعرفة التي تدعم النماء الرقمي للأطفال المتعلمين وتسمح لهم باستخدام التقنية وفهمها، والبحث عن المعلومات وإدارتها، والتواصل، والتعاون، وإنشاء المحتوى وتقاسمه، وحل المشكلات بأمان وبأسلوب نقدي وأخلاقي.

← **المهارات الخاصة بالوظيفة** (وتسمى أيضًا المهارات "الفنية" أو "المهنية"): المهارات التي تُعِدّ الشباب لاتخاذ مهن أو وظائف محددة.

← سنعطي الأولوية للمهارات التأسيسية والقابلة للنقل. وسنعمل أيضًا على المهارات الرقمية وعلى المهارات الخاصة بالوظيفة للمراهقين المهمشين ضمن ولاية اليونيسف العمرية (حتى عمر 19 سنة)، ووفقًا لاحتياجات كل بلد، والميزة النسبية لليونيسف، وما يتناسب مع الشركاء داخل البلد.

تشمل محددات التعلم ما يلي:

← **التأسيس القوي:** يتعلم الطفل بشكل أسرع من أقرانه عندما يكون صحيح البدن، جيد التغذية، يُعتنى به، وتلقى أيضًا شكلاً من أشكال التعليم قبل الابتدائي.

← **مُدخلات البنية الأساسية والتعلم:** تُعدّ البنية الأساسية المادية والرقمية، مثل الفصول وإمكانية الاتصال، وكذلك المناهج الدراسية، والكتب والمواد التعليمية الأخرى، شروطاً ضرورية ولكنها ليست كافية للتعلم؛ بها، قد يتعلم الأطفال – ولكن بدونها، لن يتمكنوا من ذلك.

← **المعلمون والتدريس:** يُعدّ عدد المعلمين، ووظائفهم، ونشرهم، وقدراتهم وظروف عملهم محددات رئيسية للتعلم؛ وكذلك المدة المخصّصة للمهمة، والممارسة التربوية، والمساءلة عن نتائج التعلم.

← **النُّهُج القائمة على الأدلة:** إلى حد كبير، فإن التوسع التقليدي لمدخلات التعليم لا يعمل؛ ويجب علينا التوصّل إلى أدلة على الأساليب التي أثبتت جدواها والتصرف على هذا الأساس، بما في ذلك اختبار الابتكارات.

← **قياس نتائج التعلم:** يُعدّ قياس التعلم على جميع المستويات - الطفل والمدرسة والتقدم الوطني والعالمي - أمرًا بالغ الأهمية لدفع عجلة الأداء والمساءلة في التعليم.

← **القدرة المؤسسية والنظم القوية:** تمتلك النظم عالية الأداء موظفين أكفاء ومؤسسات قادرة، وتوجّه جميع المدخلات والجهات الفاعلة في نظام التعليم نحو هدف التعلم.

المبدأ البرنامجي 3. النُّهُج المشتركة بين القطاعات

يعتمد استخدام النُّهُج المشتركة بين القطاعات على ثلاثة مبادئ أساسية: (1) ترابط النتائج (التعليم أمر حاسم لتحقيق النتائج في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والحماية وغيرها من القطاعات؛ كما أن القطاعات الأخرى ذات أهمية كبيرة في تحقيق نتائج التعليم)؛ (2) الكفاءات المحتملة في استخدام المدارس كمنصة متكاملة للخدمات لضمان مجموعة واسعة من حقوق الطفل ونتائج نمو الطفل؛ (3) الميزة النسبية لليونيسف في العمل من خلال النُّهُج المشتركة بين القطاعات.

تتضمن أمثلة التعاون مع القطاعات الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

← نماء الطفولة المبكرة: دعم أولياء الأمور ومقدمي الرعاية لتوفير التحفيز والتعلم المبكر داخل المنزل وفي المجتمعات؛ التوعية وتغيير السلوك لتذليل العقبات للحصول على رعاية مستجيبة لاحتياجات الطفل؛ تعزيز الروابط بين المنزل وبرامج التعليم المبكر في رياض الأطفال وغيرها من بيئات التعلم.

← الصحة: (1) الخدمات الصحية (بما في ذلك تطعيم الأطفال والمراهقين وخدمات فحص الأطفال والمراهقين)؛ (2) التثقيف والتوعية الصحيين (بما في ذلك الأكل الصحي، والتثقيف الجنسي الشامل، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإدارة النظافة الشهرية، والصحة العقلية)؛ (3) المدارس الصحية (بما في ذلك النشاط الرياضي/البدني، والسلامة على الطرق، والقضاء على المواد الضارة، والوقاية من التنمّر).

← التغذية: (1) المكملات (مثل الحديد وحمض الفوليك)؛ (2) أنشطة الوقاية من الأمراض (مثل التخلص من الديدان، وتوزيع الناموسيات المُعالَجة بالمبيدات الحشرية)؛ و (3) توفير الغذاء والمياه الصالحة للشرب (مثل وجبات منتصف النهار، وبرامج التغذية المدرسية، والمياه النظيفة).

← **المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH):** (1) إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس؛ (2) نماذج للتدخل القائم على الأدلة مثل "نهج الثلاث نجوم" لتعزيز النظافة وتطوير البنية الأساسية؛ (3) نماذج لتقليل العقبات أمام جهود التحسين، مثل التكلفة العالية لنظم إمدادات المياه وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ (4) تحسين رصد خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس من خلال تعزيز نظم معلومات إدارة التعليم ووضع معايير لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس.

← **فيروس نقص المناعة البشرية:** برامج قائمة على المدارس لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية من العدوى المنقولة جنسياً، ضمن التثقيف الجنسي الشامل؛ تعزيز الالتزام بالعلاج؛ تدابير لمكافحة الوصم الاجتماعي والتمييز.

← **حماية الطفل:** نظم لمعالجة التنمّر والعنف؛ عوامل حماية الأطفال والمراهقين (على سبيل المثال، من العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالمدارس، والعنف الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، وحمل المراهقات، وفيروس نقص المناعة البشرية)؛ السجل المدني؛ توفير مساحة آمنة في حالات الطوارئ.

← **الإدماج الاجتماعي والسياسات:** الدعوة، والدعم الفني، وتوليد الأدلة والحوار بشأن السياسات من أجل استثمار حكومي أكبر، وأكثر إنصافًا وكفاءةً في التعليم؛ تمكين المجتمع من تتبع الإنفاق وأداء نظم التعليم والمدارس؛ قياس فقر الطفل؛ برامج التحويلات النقدية لمعالجة العوائق المالية التي تواجه الأسر المعيشية.

← ستتبنى اليونيسف نقاط تدخل مختلفة - الطفل والأسرة والمجتمع؛ المدرسة والفصول الدراسية وبيئة التعلم الأوسع؛ ونظم التعليم - ضمن بيئة تمكينية واسعة مواتية للتعلم *(انظر الشكل 8)*.

الشكل 8

بيئة تمكينية للتعلم - إطار عمل مفاهيمي

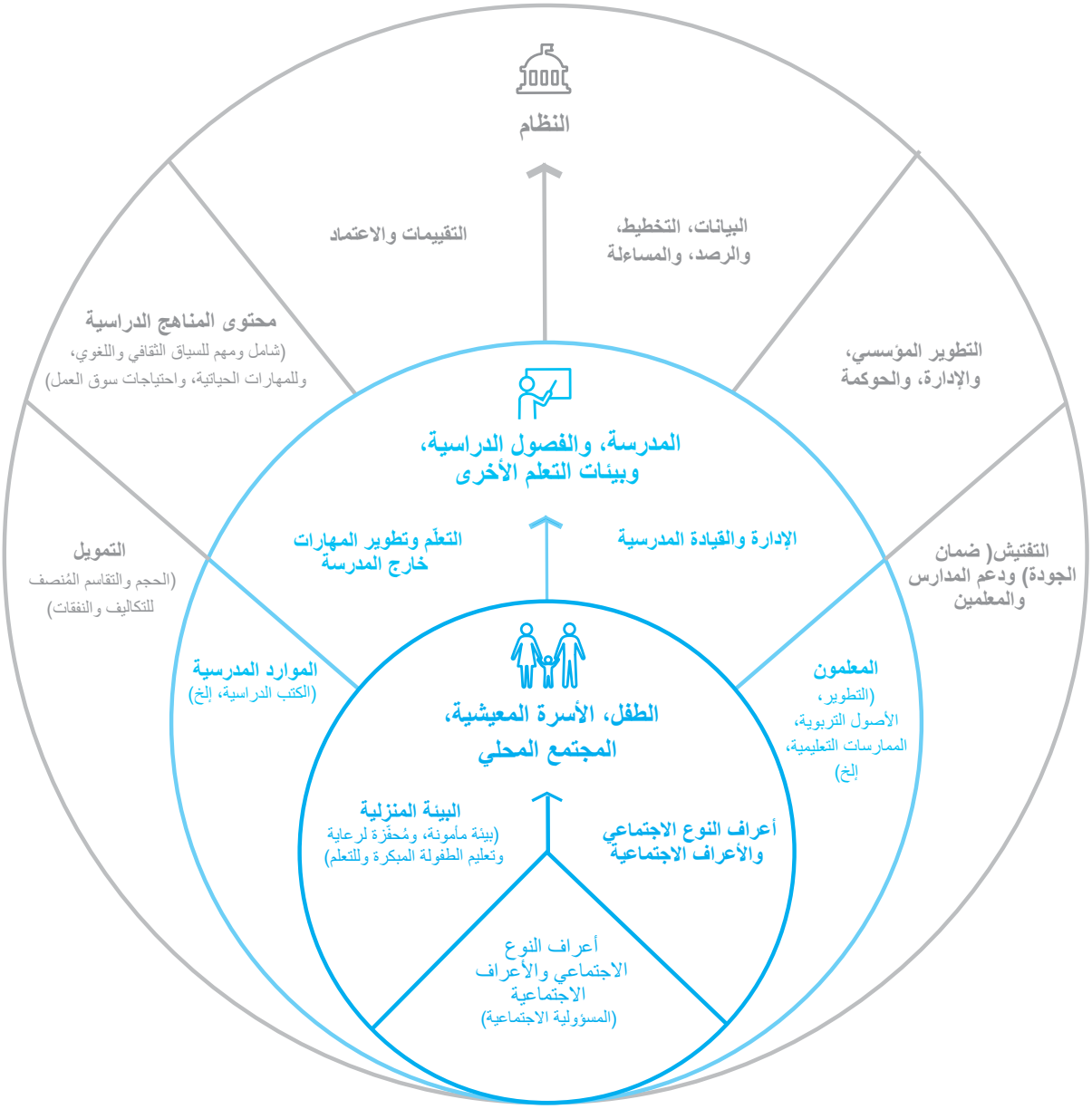

ECCE: رعاية وتعليم الطفولة المبكرة.

لمعالجة هدف التعلم وتنمية المهارات في الاستراتيجية:

← ستساعد اليونيسف في بناء أسس قوية: من خلال العمل مع الزملاء في تنمية الطفولة المبكرة، والاتصال من أجل التنمية، والصحة والتغذية، سنزيد الدعم لتقديم الرعاية المستجيبة، والتحفيز المبكر، والتعلم القائم على اللعب في المنزل، ومرافق رعاية الأطفال والمجتمع. لتوفير الجودة على نطاق واسع في التعليم قبل الابتدائي، سنركز على خمسة مجالات - التخطيط وتخصيص الموارد؛ تطوير المناهج الدراسية؛ تنمية القوى العاملة؛ إشراك الأسرة؛ ووضع المعايير وضمان الجودة - مع التركيز على أولوية تطوير القوى العاملة وضمان الجودة.

← سنعمل مع الحكومات لدعم توفير بنية آمنة ومأمونة ومدخلات التعلم. سيتم ذلك أساسًا من خلال الدعم الفني للتخطيط الحكومي والميزنة والتنفيذ؛ سواءً بشكلٍ عام أو في المجالات التي تتمتع فيها اليونيسف بخبرة وتركيز محدّدين، بما في ذلك التخطيط المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والإعاقة. وبصفتها الجهة التي تمثل الملاذ الأخير في حالات الطوارئ، وتمشياً مع ولاية اليونيسف الإنسانية *(انظر القسم 3.2.3)*، ستقدم اليونيسف بشكل مباشر مدخلات البنية الأساسية والتعليم. من خلال العمل مع فريق اليونيسف للابتكار، سنتعاون مع الشركاء لدعم هدف توصيل جميع المدارس بالإنترنت بحلول عام 2030.

← خلال الدعم الذي نقدمه لوزارات التعليم والشركاء الآخرين، سنعطي الأولوية لسبعة مجالات بشأن المعلمين والتدريس: (1) حجم وتركيبة القوى العاملة للمعلمين، لا سيما بالنظر إلى التوسع السريع في العديد من نظم التعليم خلال العقد المقبل؛ (2) نشر المعلمين، وخاصةً في المناطق الريفية؛ (3) قدرات المعلمين، بما في ذلك دعمهم من خلال التدريب قبل الخدمة وأثناءها على أساس أطر المؤهلات والإشراف الداعم؛ (4) ظروف عمل المعلمين؛ (5) المدة المخصّصة للمهمة، والعمل مع المعلمين لزيادة الوقت الذي يقضيه المعلم في التدريس في الفصل الدراسي؛ (6) الممارسة التربوية، مع التركيز بشكل خاص على التعلم القائم على النشاط، والتدريس في المستوى الصحيح، وأساليب التربية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والتي تركز على المتعلم؛ (7) المُساءلة عن نتائج التعلم، بما في ذلك الاستخدام الأفضل للتقييمات التكوينية والتجميعية - متضمنةً التقييمات القائمة على الفصل الدراسي. سنعمل أيضًا مع مديري المدارس والمفتشين والمدربين لتقديم دعمٍ أكثرَ فعاليةً للمعلمين.

← سندعم إنشاء وتوسيع نطاق النُّهُج القائمة على الأدلة، مع التركيز على توسيع التدخلات واستراتيجيات التعلم التي أثبتت جدواها - على سبيل المثال، التعليم باللغة الأم/ التعليم ثنائي اللغة؛ علم أصول التربية الهيكلي والتعليم في المستوى الصحيح؛ التعلم القائم على النشاط - مع جعل هذه الأمور محورية في الحوار بشأن السياسات، وتعزيز النظم، والبرمجة المباشرة لدى اليونيسف. سنولّد أدلة جديدة على الأساليب التي أثبتت جدواها من خلال اختبار التدخلات الحالية والاستثمار في الابتكار، سواءً مع وزارات التعليم أو مع القطاع الخاص، بما في ذلك التقنيات الجديدة، وخاصةً تقنيات التعلم الذي يراعي المتطلبات الشخصية والتعلم التكيّفي.

يجب ألا نؤكد فقط على جمع البيانات ولكن أيضًا على تحليلها واستخدامها في تخطيط التعليم ورصده باستمرار".

المشاورة القُطرية في موزمبيق

← سندعم النظم التعليمية لقياس نتائج التعلم بشكل منهجي - من الفصل الدراسي وحتى المستوى الوطني - وسندعم القياس المنهجي لنتائج التعلم في التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. سنقوم بجمع واستخدام بيانات تعليمية جديدة، بما في ذلك من خلال المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات (MICS). سندعم المُساءلة الاجتماعية لتحسين التعلم، وسنزود أولياء الأمور بمعلومات عن التعلم كي يتمكنوا من تقييم الخدمات المُقدّمة ودعمها والمطالبة بجودتها - على سبيل المثال، من خلال مبادرة "الأطفال خارج المدرسة" وبرنامج "ينبغي للبيانات أن تتحدث"[50] لليونيسف. سندافع عن التعلم باعتباره المحور الرئيسي للتعليم، وسنقيم تحالفاتٍ تضم الجهات الفاعلة الوطنية للعمل معًا من أجل الدعوة إلى تركيز أكبر على تحسين التعلم للجميع.

"يجب إعطاء الأولوية لتطوير قدرات الموارد البشرية في قطاع التعليم (المعلمين، ومديري المدارس، ومسؤولي وزارة التعليم، والمدربين في معاهد تدريب المعلمين، وأساتذة الجامعة التربويين، إلخ)".

المشاورة القُطرية في قيرغيزستان

الشكل 9

دورة الحياة لتعلّم الطفل

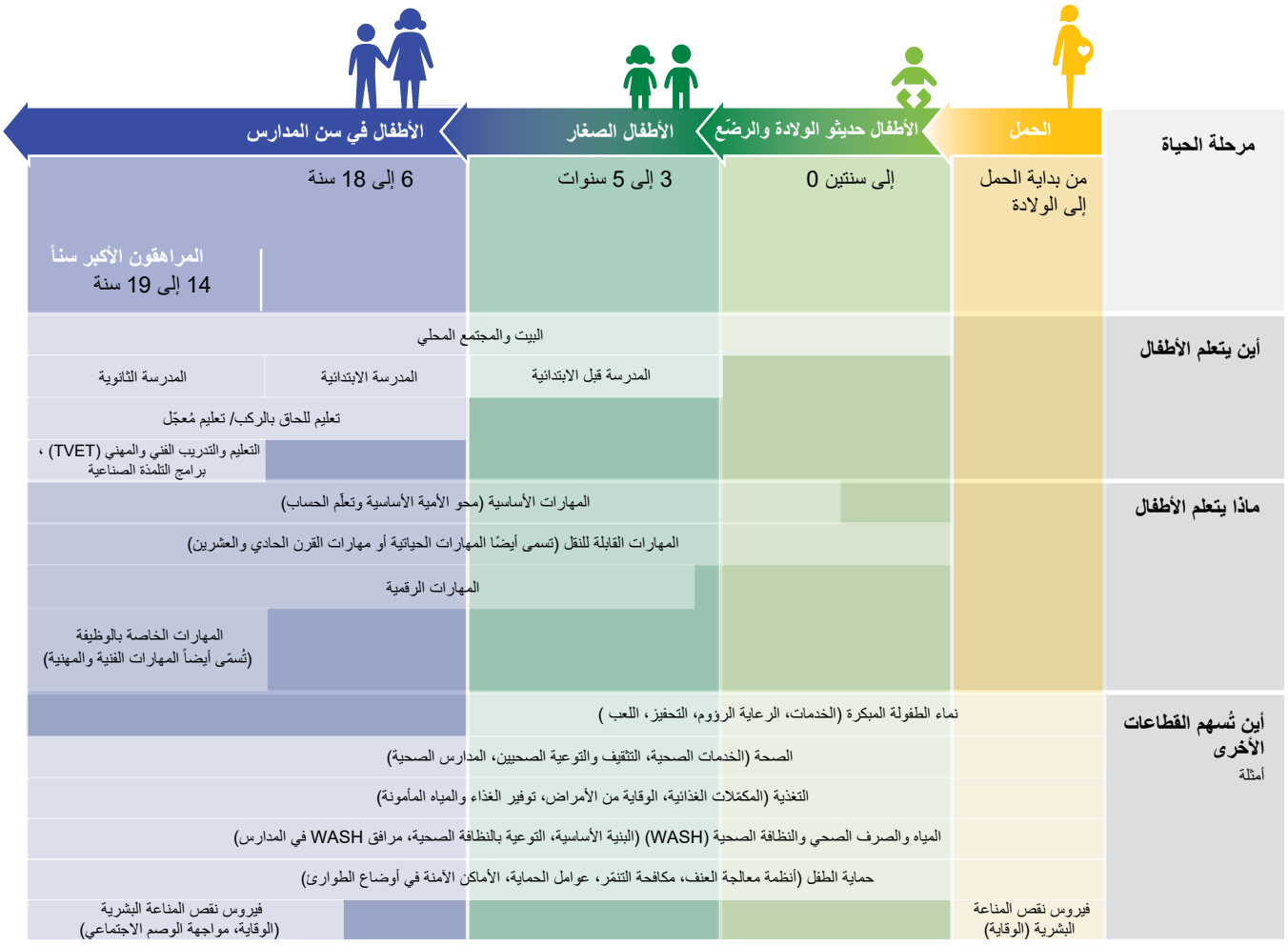

ECD: تنمية الطفولة المبكرة، TVET: التعليم والتدريب الفني والمهني، WASH: المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

← سنستثمر في بناء القدرات المؤسسية ونظم التعليم القوية. سندعم تنمية قدرات الموظفين والمؤسسات الحكومية. سندعم عملية مواءمة جميع المدخلات والجهات الفاعلة في النظام - الحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمعات، والقطاع الخاص - مع هدف التعلم، لا سيما ضمان أن المهارات الأساسية والقابلة للنقل تمر عبر الهيكل الأساسي: المناهج الدراسية - التدريس - التقييم. سندعم مسارات تعليمية متعددة للأطفال والمراهقين، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - التعليم الرسمي والاستفادة من مدخلات من قطاعات متعددة وفرَق اليونيسف المناظرة (*انظر الشكل 9*).

← سندعم أيضًا هدف شراكة "الجيل غير المحدود" (Generation Unlimited) لمجموعة من أصحاب المصلحة المتعددين، والذي يتلخص في ضمان أن يكون كل شاب منخرطاً في الدراسة، أو التعلم، أو التدريب، أو العمل بحلول عام 2030. تركز هذه الشراكة على تعليم المراهقين وتنمية مهاراتهم وتدريبهم وتمكينهم، وخاصةً للفتيات. سنوائم دعمنا لشراكة "الجيل غير المحدود" مع الفئة العمرية (حتى 19 سنة) ومع ولاية اليونيسف.

ستكون مؤشرات الأثر الرئيسية لهدف التعلم والمهارات، بما يتماشى مع مستهدفات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كما يلي:

← نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ويتقدمون في المسار الصحيح للنماء في مجال الصحة والتعلم والرفاه النفسي الاجتماعي، حسب الجنس (المؤشر 4.2.1 لأهداف التنمية المستدامة)؛

← سبة الأطفال والشباب: (أ) في الصفوف 2/3؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و (ج) في نهاية المرحلة الثانوية الدنيا، ويحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و (2) الرياضيات، حسب الجنس (المؤشر 4.1.1 لأهداف التنمية المستدامة).

المبدأ البرنامجي
4. وضع الأمور في السياق

الغرض من هذه الاستراتيجية هو توفير رؤية واضحة وإطار عمل استراتيجي واضح لعمل اليونيسف في مجال التعليم حتى عام 2030. تضع الإستراتيجية محددات السياسات والتشغيل لتحقيق هذه الرؤية، مع السماح بمرونة كافية على المستوى القُطري تتيح للسياق القُطري والاحتياجات التعليمية المحلية قيادة العملية. لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية هذه النقطة. تختلف الاحتياجات والأولويات التعليمية بشكل كبير في مختلف البلدان والمناطق، وكذلك النُهُج والشراكات البرنامجية لليونيسف في كل حالة - غير أن الحكومات، وخاصة وزارات التعليم، ستبقى شريكة أساسية لنا في معظم الحالات. يقدم الملحق 2 تصنيفًا للبلدان - باستخدام بيانات عن ثلاثة تحديات مترابطة تتمثل في الوصول المُنصف، والتعلم والمهارات، والتعليم في حالات الطوارئ والانتقال - ويشير إلى تنوع السياقات القُطرية التي تعمل فيها اليونيسف. في كل حالة، ستتمحور الاختيارات التشغيلية حول كيفية تنفيذ الاستراتيجية من خلال ثلاثة اهتمامات أساسية: (1) تحليل الاحتياجات التعليمية المحلية؛ (2) الميزة النسبية لليونيسف - بشكلٍ عام (انظر القسم 4.2.3) وأيضاً بخصوص كل بلد؛ و (3) تقسيم العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى. سيُدمج التحليل، وتحديد المستهدفات، وخيارات البرمجة في الأدوات التشغيلية لليونيسف مثل تحليلات الوضع ووثائق البرنامج القُطري.

3.2.3 تحسين التعلم والحماية للأطفال في حالات الطوارئ والانتقال: (1) الوقاية (النظم المرنة)، (2) الاستجابة (التعليم في حالات الطوارئ)

نظرًا لأن مجموعة التعليم العالمية تشارك في قيادة الاستجابة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) على نطاق المنظومة، فإن دور اليونيسف في التنسيق لا ينتهي بتوفير الموظفين لآليات التنسيق على المستوى القُطري؛ ولكنه يحمّلها مسؤولية إضافية تتمثل في كونها "الملاذ الأخير لتقديم الرعاية". تشارك اليونيسف في قيادة مجموعة التعليم العالمية مع منظمة انقذوا الأطفال، وتضطلع بدور رئيسي في طريقة صياغة الاستجابة الإنسانية الجماعية، بما في ذلك تعميم القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل الحماية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والوقاية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والإعاقة. لليونيسف دور حاسم في العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سياقات اللاجئين باستخدام نموذج تنسيق اللاجئين، وفي العمل مع المشردين داخلياً والأشخاص الجنسية.

لمعالجة هدف الاستراتيجية الخاص بالتعليم في حالات الطوارئ والانتقال، ستعمل اليونيسف على الوقاية (النظم المرنة) والاستجابة (التعليم في حالات الطوارئ).

الوقاية (النظم المرنة)

← ستعتمد اليونيسف تركيزاً أقوى بكثير على تعزيز النظم من خلال نُهُج واعية بالمخاطر لمساعدة الحكومات والمؤسسات الرئيسية الأخرى والمجتمعات على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. يجب أن تعالج البرمجة الواعية بالمخاطر مصادر الخطر، والمخاطر، والصدمات المتعددة، بما في ذلك تغير المناخ. سيشمل ذلك تنشئة أجيال جديدة من الشباب من أجل إدارةٍ بيئية أفضل واقتصادٍ مُراعٍ للبيئة ومستدام.

"يبدو أنه من المهم في السياق العالمي الحالي أخذ بناء المجتمعات المسالمة بعين الاعتبار".

المشاورة القُطرية في مالي

← يمكن للتعليم الجيد الذي يسهُل الوصول إليه مواجهة الأسباب الكامنة للعنف، من خلال تعزيز قيَم الإدماج، والتسامح، وحقوق الإنسان، وحل النزاعات. سنعمل على تعزيز النظم التعليمية على هذا الأساس.

← سنعمل مع شركاء مثل اليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والشراكة العالمية للتعليم لجعل تمويل التعليم ونظم التعليم أكثر وعياً بالمخاطر واستجابةً لها، ولمساعدة الحكومات على استيعاب الأطفال المتضررين من الأزمات الممتدة.

الاستجابة (التعليم في حالات الطوارئ)

← سنستمر في توفير القيادة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ، والذي سيواصل استحواذه على حصة كبيرة من أنشطة البرمجة، والدعوة، والقيادة، وتنظيم الاجتماعات التي نقوم بها. سنعمل مع الآخرين لبناء بنية للتعليم في حالات الطوارئ تكون مناسبة للغرض، وتحصل على موارد كافية، وفعالة إلى أقصى حد.

← سنستمر في تقديم الخدمات والإمدادات المباشرة على أساس الطلب. سنبني على الزيادة الحاصلة في استخدام التحويلات النقدية كعنصر من عناصر الاستجابة لحالات الطوارئ، مع ضمان نشر هذا الدعم متعدد القطاعات للأسر، ورصده، وتحسينه لأقصى حد من أجل تعزيز وصول الأطفال إلى التعليم، وتقوية الروابط مع الخدمات الأخرى التي تدعم مخرجات التعلم. وفقًا لسياق البلد، سنعمل أيضًا على قضايا الإنشاءات وغيرها.

← سنعزز محورية التماسك الاجتماعي وبناء السلام ضمن بنية العمل الإنساني. سنوسّع العمل على حماية الطفل في حالات الطوارئ، مع التركيز على الحماية البدنية، والنفسية، والاجتماعية، والمعرفية للأطفال والمراهقين. تُعدّ الاستثمارات المبكرة والكافية في التعليم وحماية الطفل أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها من الأمور الحاسمة لتقليل الاحتياجات ومواطن الضعف في المستقبل.

← سنعمّق النُّهُج المتكاملة لتعزيز تعليم الفتيات في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. سنكون أول من نتقدم لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والمرتبط بالمدارس، ولوضع حد لزواج الأطفال، وإجراء برامج مُهدّفة لتحويل المفاهيم بشأن النوع الاجتماعي.

← سندعم الاعتراف بالتعليم، وإصدار الشهادات، وتيسير التنقل، واعتماد الشهادات، وتسهيل انتقال للأطفال والمراهقين النازحين والمهاجرين بين النظم التعليمية المختلفة، والإجراءات التي تضمن التحاق الأطفال بالمسارات التعليمية المختلفة، رسميةً وغير رسمية، ومداومتهم عليها.

← سنَفي بالتزاماتنا التعليمية في إطار الالتزامات الأساسية للأطفال في العمل الإنساني، والميثاق العالمي للاجئين، والتزاماتنا تجاه الصفقة الكبرى/ طرق العمل الجديدة، وخاصةً مسؤوليتنا تجاه السكان المتضررين، بمن فيهم السكان المهاجرين.

← لتنفيذ هذه الالتزامات، سنقوم بالدعوة والسعي للحصول على تمويل لعدة سنوات يمكن التنبؤ به، وسنواصل الدعوة لتحديد إعطاء الأولوية للتعليم ضمن التمويل الإنساني. سنعمل مع الشركاء الحكوميين لضمان عدم تجاهل المخاطر من قِبَل التمويل المحلي.

← سنعمل على تعزيز الدور التنظيمي لوزارات التعليم ووضع معايير وقواعد ومبادئ مشتركة لشركاء التعليم. سنقيم شراكات مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك مع برنامج التعليم لا يمكن أن ينتظر - والذي يُعدّ شريكاً مهماً لليونيسف في مجال التعليم في حالات الطوارئ.

← سنستمر في توفير القيادة، مع منظمة انقذوا الأطفال، حيث تمثل المنظمتان القيادة المشتركة لمجموعة التعليم العالمية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للاستجابة الإنسانية على نطاق المنظومة. سنعمل عن كثب مع شركاء المجتمع المدني الآخرين.

← سنعمل بنشاط على تعزيز وتنفيذ معايير الحد الأدنى للشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ (INEE)، ومعايير الحد الأدنى لحماية الطفل، ومعايير Sphere، وسنعمل مع الشركاء للنهوض بأهداف التحالف العالمي لحماية التعليم من الاعتداء.

تتمثل مؤشرات التأثير الرئيسية للتعليم في حالات الطوارئ، بما يتماشى مع مستهدفات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، فيما يلي:

← مؤشرات التكافؤ (الإناث/ الذكور، الريف/ الحضَر، خُمس الثروة الأدنى/ الأعلى وغيرها مثل وضع الإعاقة، والشعوب الأصلية والمتضررة من النزاعات - حسب توفر البيانات)، وذلك لجميع مؤشرات التعليم التي يمكن تفصيل بياناتها (المؤشر 4.5.1 لأهداف التنمية المستدامة).

4 | تنفيذ الاستراتيجية

يعتمد تنفيذ الاستراتيجية بدرجة كبيرة على السياق القُطري والإقليمي، كما هو موضح في المبدأ البرنامجي "وضع الأمور في السياق" *(انظر إطار النص في القسم 3.2.2)*. يصف هذا القسم من الاستراتيجية النُّهُج البرنامجية الستة، والمدخلات التمكينية الثلاثة التي ستستخدمها اليونيسف لتنفيذ الاستراتيجية، على النحو الذي يلخصه الشكل 6.

4.1 النُّهُج البرنامجية

ستعتمد اليونيسف ستة نُهُج برنامجية رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية:

كجزء من التحوّلات الاستراتيجية التي تضمنتها الاستراتيجية، سنزيد من تركيزنا ونحوّل التركيز أيضًا في إطار المجالات البرنامجية لتقوية النظم، والبيانات والأدلة، والابتكار.

4.1.1 تعزيز النظم

في السنوات الأخيرة، ركزت اليونيسف بشكل متزايد على تعزيز النظم - في المقام الأول مع النظراء الحكوميين - بما في ذلك على المستوى دون الوطني (انظر الملحق 3 للاطلاع على أمثلة للنتائج التي تحققت خلال الفترة 2014-2017). نسبياً، هناك أعمال أكثر لتعزيز النظم في أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا؛ وأعمال أكثر لدعم تقديم الخدمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادي، وفي البلدان التي تواجه تحديات أكبر في مجال التعليم وحالات طوارئ. يدور تعزيز النظم حول وضع المتعلم في بؤرة الاهتمام (في السياقات التنموية والإنسانية) وجعل التعلم الهدف الأساسي. تتطلب تقوية النظم تحقيق التواؤم بين مكوناتها المختلفة - وخاصةً المناهج الدراسية والتدريس والتقييم - كي يتسنى تحقيق هذا الهدف والخضوع للمساءلة بشأنه، مع معالجة معوّقات ومسؤوليات التنفيذ وفقًا لذلك.

الشكل 10

تطوّر إنفاق اليونيسف على التعليم حسب نوع الدعم

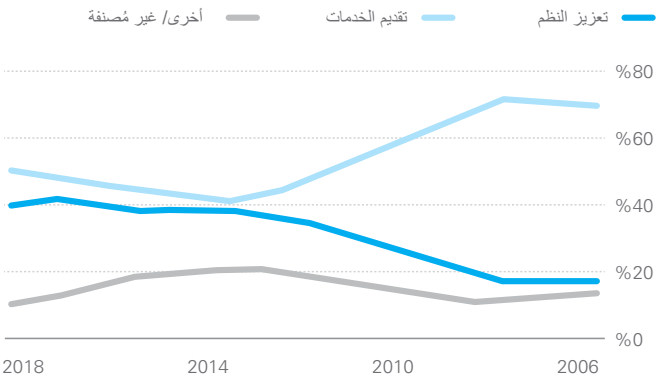

ستُعزَّز النظم بدرجة أكبر، بما في ذلك من خلال العمل عن كثب مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مقدمي الخدمات غير الحكوميين. وسيشمل ذلك زيادة الدعم للتحليل، والتخطيط، والتنفيذ، والمساءلة على مستوى القطاع، مع التركيز بشكل واضح على أهداف الإنصاف والتعلم. ستُدعم نظم التعليم لزيادة تعزيز وتحقيق إمكاناتها كأداة لإحداث تحوّل في المجتمعات والاقتصادات - من خلال تحدي، بدلاً من تكرار، الأعراف الاجتماعية وأعراف النوع الاجتماعي الضارة.

ستعطي اليونيسف الأولوية للأنشطة التالية فيما يتعلق بتعزيز النظم:

- تعزيز تحليل قطاع التعليم والتخطيط والرصد القطاعي القائم على الأدلة، بما في ذلك التخطيط المراعي لمنظور الاجتماعي والإعاقة، والتخطيط الواعي بالمخاطر والمُستجيب لاعتبارات الصراع وتغير المناخ والمخاطر الرئيسية الأخرى.
- دعم السياسات المناصرة للفقراء والإنفاق العام من خلال الأدوات التحليلية، والحوار بشأن السياسات، والدعم الفني.
- تعزيز القدرات على الصعيدين المركزي ودون الوطني في مجالات مثل البيانات، وتقديم الخدمات، والمساءلة عن النتائج، وحماية التعليم من جميع أشكال الهجوم.
- تحسين تواؤم المدخلات والجهات الفاعلة في النظام التعليمي بحيث تركز نظم التعليم بوضوح على معالجة قضايا الإنصاف وأزمة التعلم.
- تحسين مواءمة نظم التعليم مع القطاعات الأخرى، مثل الحماية الاجتماعية والصحة والعمل.
- تحسين الروابط مع نظم الحماية الاجتماعية التي تعالِج، ضمن جملة أمور، الحواجز المالية التي تحول دون تمتّع الأسر المعيشية بالوصول والتعلم المُنصفيْن.

"من المهم الانتقال من "المدارس الملائمة للأطفال" إلى "النظم الملائمة للأطفال"، مما يضمن دعمًا أوسع لتحسين جودة التعليم".

المشاورة القُطرية في الجبل الأسود

الإطار 2

من "المدارس الملائمة للأطفال" إلى النظم التي تركز على المتعلم وتلائم الأطفال

خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية سيجري تعزيز تحوّلين قائمين حالياً يتعلقان بالمدارس الملائمة للأطفال.

← التحوّل لوضع التعلم والمهارات بشكل أكثر مركزية في مفهوم المدارس الملائمة للأطفال وأسلوب تشغيلها؛ ويعتمد ذلك إلى حد كبير على انتقادٍ يدعمه تقييم أُجري مؤخراً، مؤدّاه أن المدارس الملائمة للأطفال قد ركزت بشكل مُفرط على المدخلات (مثل البيئة المبنية) والعمليات (مثل المشاركة) ولم تُركّز بشكلٍ كاف على نتائج التعلم. يدور هذا التحوّل حول إعادة التوازن لما تم إنجازه وتعلّمه حتى الآن، وليس التخلي عنه.

← التحوّل من "المدارس الملائمة للأطفال" إلى النظم الملائمة للأطفال: الانتقال من مشاريع تجريبية تدعمها اليونيسف إلى مساعدة الحكومات على دمج السياسات والنُهج ومعايير الجودة الملائمة للأطفال في نظم التعليم الوطنية.

قد تشمل إعادة النظر في المدارس الملائمة للأطفال - التي تُركّز على التعلم وتُدمج في النظم التعليمية الوطنية - ثلاثة عناصر أساسية، ولكن ينبغي تصميمها وتنفيذها من قِبَل الحكومات نفسها، رهناً باحتياجاتها ومتطلباتها بشأن النظم.

1. **بيئات التعلم:** المدخلات والنتائج المرتبطة برفاه الطفل وتعلمه، أي الحماية، والصحة، والمساواة بين الجنسين (يتمثل أحد الدروس المستفادة حتى الآن في أن البيئة المدرسية التمكينية شرط ضروري ولكنه غير كافٍ للتعلم).

2. **الأساليب التربوية:** التي تضع المتعلمين في بؤرة الاهتمام (على سبيل المثال، التعلم القائم على النشاط، والتعلم الذي يراعي المتطلبات الشخصية والتعلم التكيفي، والتدريس في المستوى الصحيح)، بناءً على قدرات الطفل وإشراك الأطفال على أساس قدراتهم ومستوياتهم التعليمية.

3. **نتائج التعلم:** باعتبارها المحصلة الوحيدة الأكثر أهمية لعملية التعليم؛ بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المهارات الأساسية لمحو الأمية وتعلّم الحساب والمهارات القابلة للنقل.

4.1.2 البيانات والأدلة

تعزيز توليد البيانات والأدلة واستخدامها بدرجة أكبر، لا سيما فيما يتعلق بمستويات التعلم لتكوين فهم أفضل للأطفال الذين تخلّفوا عن الركب، وتحسين فعالية نظم التعليم لتلبية احتياجات التعلم لكل طفل. ستُوجّه استثمارات أكبر وأكثر فاعلية لتعزيز القياس المنهجي لنتائج التعلم لجميع المتعلمين (بغض النظر عن مسار التعلم). اعتبار تعبئة وتمكين مجموعة واسعة من المسؤولين للتصرف وفقًا للبيانات والأدلة على التعلم على جميع المستويات أمرًا محوريًا في الاستراتيجية.

تُعدّ قدرة اليونيسف على المشاركة في توليد ونشر البيانات والأدلة - من خلال العمل مع شركاء مثل معهد اليونسكو للإحصاء والبنك الدولي - محركًا أساسيًا لنتائج التعلم، في كلٍّ من السياقات التنموية والإنسانية. ينطبق ذلك بشكل خاص على تعزيز قدرة الشركاء الحكوميين على توليد أدلة لإرشاد السياسات والخدمات للأطفال والمراهقين. في إطار العمل لتعزيز النظم، ركزت جهود اليونيسف في مجال التعليم حتى الآن بشكل أقل على توليد الأدلة والبحوث مقارنةً بمجالات العمل الأخرى في برامجها. تواجه اليونيسف حاجة مُلحّة لإحداث تأثير، ولكنها في نفس الوقت تُعدّ مختبراً عالمياً لإيجاد طرق مبتكرة لتقديم حلول إنمائية واسعة النطاق ومستدامة. على هذا الأساس، سنسعى إلى إعطاء الأولوية لعملنا بشأن البيانات والأدلة خلال الفترة حتى عام 2030.

"ينبغي أن تعمل اليونيسف مع الشركاء لتعزيز جمع وتكامل البيانات المُفصّلة عن الأطفال من ذوي الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة في نظم المعلومات الوطنية لإدارة التعليم".

المشاورة القُطرية في منغوليا

ستعطي اليونيسف الأولوية للأنشطة التالية فيما يتعلق بالبيانات والأدلة:

- توليد البيانات والأدلة من خلال الاستثمار في أنشطة جمع البيانات، وتحليلات قطاع التعليم، وأنشطة البحث والتقييم في البرامج القُطرية وعلى المستويين الإقليمي والعالمي؛ وعلى وجه الخصوص، تعزيز قدرات الحكومات على توليد البيانات واستخدامها؛
- نشر البيانات والأدلة من خلال منصات إدارة المعرفة، والشبكات الوطنية والدولية، والتعاون بين الدول النامية؛
- دعم استخدام البيانات والأدلة لإرشاد السياسات القائمة على الأدلة، والبرمجة، والدعوة.

4.1.3 الابتكار

الحاجة ماسة إلى الابتكار في التعليم: فالقنوات التقليدية لتقديم الخدمات التعليمية أصبحت مُنهكة وتتزايد وتيرة التعلم بطرق جديدة وفي أماكن جديدة، بما في ذلك خارج الفصول الدراسية. هذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للمراهقين. اليونيسف في وضع جيد يسمح لها بالقيام بدور الوساطة في الابتكار في التعليم. يسترشد عمل اليونيسف في دعم الابتكارات بمجموعة من مبادئ التشغيل على المستوى المؤسسي: التصميم مع المستخدم؛ فهم النظام البيئي الحالي؛ التصميم للتطبيق على نطاق واسع؛ الإنشاءات المُراعية للاستدامة؛ الاعتماد على البيانات؛ استخدام المصادر المفتوحة؛ إعادة الاستخدام والتحسين؛ عدم الإضرار؛ التعاون.

ستعطي اليونيسف الأولوية للأنشطة التالية فيما يتعلق بالابتكار:

- وضع التعلم في صلب جدول أعمال الابتكار في مجال التعليم، ووضع آليات مناسبة للغرض لقياس ورصد النتائج وخاصةً بالنسبة للأطفال والمراهقين الأكثر تهميشًا؛
- الشراكات مع القطاع الخاص في إطار نهجٍ للتأسيس المشترك؛
- العمل مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين ابتداءً من مراحل التصميم الأولى وطوال فترة التنفيذ؛
- توليد الأدلة من خلال اختبار وتقييم الابتكارات وتطبيقها؛
- الابتكارات القائمة على المدارس والفصول الدراسية، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الابتكارات القائمة على تقنية المعلومات والاتصالات والتي تمكّن وتدعم المعلمين والميسرين التربويين؛
- أساليب جديدة للتعلم الذي يراعي المتطلبات الشخصية والتعلم التكيّفي، داخل وخارج الفصول الدراسية.

الشكل 11:

ربط دعم الابتكارات بتوليد الأدلة

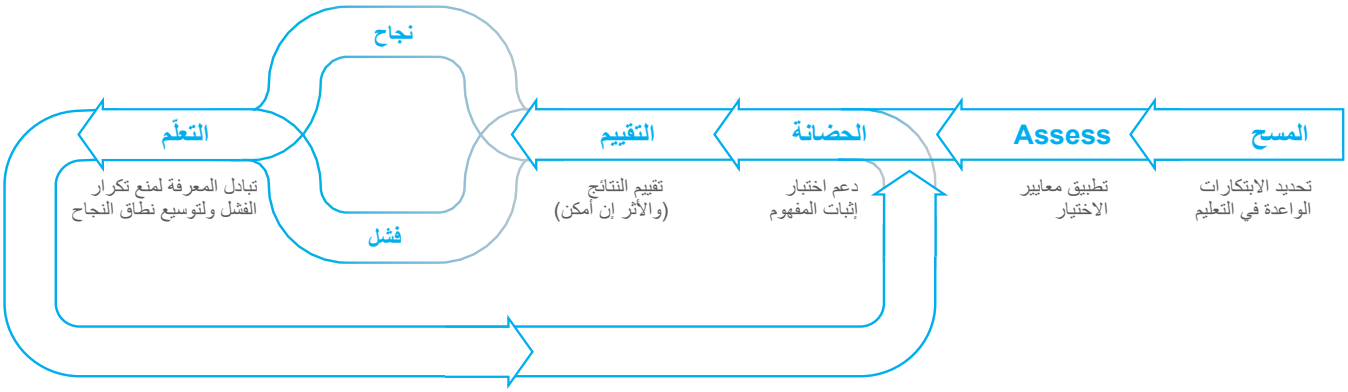

"هناك خطر من اختبار الابتكارات وإطلاقها دون مراعاة لاعتبارات الاستدامة وقابلية التوسع. هناك حاجة إلى مشاركة قوية من الحكومات ابتداءً من مرحلة التخطيط، والنظر المشترك في التنفيذ المستدام والآليات المالية على نطاق واسع".

المشاورة القُطرية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

4.1.4 الاتصالات والدعوة

تشارك اليونيسف في مجموعة واسعة من أنشطة الاتصالات والحملات على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي. تدعو اليونيسف واضعي السياسات والقادة السياسيين والاجتماعيين إلى تهيئة بيئة سياسية وتشريعية مواتية تخلق التحوّل الاجتماعي وتضمن استدامته. ويشمل ذلك تضخيم أصوات الأطفال والآباء من الفئات المُهمشة.

ستعطي اليونيسف الأولوية للأنشطة التالية فيما يتعلق بالاتصالات والدعوة:

- إثبات حق الأطفال في التعليم وفي المشاركة في أنشطة الاتصالات والحملات القائمة على القضايا مثل "حماية الأطفال من الاعتداء" و "التعلم بأمان: إنهاء العنف في المدارس"؛ سندافع عن دمج اللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم من الفئات المهمشة في نظم التعليم الوطنية للحكومة المُضيفة؛
- دعم تغيير السلوك وتوليد الطلب المجتمعي من خلال أنشطة على مستوى البلد مثل حملات "العودة إلى المدرسة"؛
- التأثير على سياسات وممارسات الحكومات والمجتمع الدولي؛ تشكيل بنية لجهود التنمية الدولية والمساعدات الإنسانية للتعليم؛
- تنظيم اجتماعات تضم الشركاء، والمشاركة في حملات للنهوض بأهداف التعليم، سواءً تلك التي تقودها اليونيسف أو الجهات الفاعلة الأخرى.

"نحن بحاجة إلى تعزيز مشاركة الأطفال والمراهقين في تحديد سياسات التعليم".

المشاورة القُطرية في البرازيل

4.1.5 المشاركة المجتمعية

تدعم اليونيسف المشاركة المجتمعية في التعليم في العديد من البلدان. ثبتت فعالية هذه المشاركة المجتمعية في تحسين نتائج التعلم إذا كانت المجتمعات: (1) لديها معلومات تعمل على أساسها؛ (2) لديها القدرة على فهم تلك المعلومات والتصرف بناءً عليها؛ و (3) لها دور، مقبول لدى المعلمين، في التأثير على القرارات التي تتخذها إدارة المدرسة. تشير الدلائل إلى أن الرصد المجتمعي يمكن أن يكون أحد أكثر الممارسات فعالية من حيث التكلفة لزيادة الوصول وتحسين نتائج التعلم.[51]

الشكل 12

نسبة البلدان التي لديها لجان فعّالة لإدارة المدارس

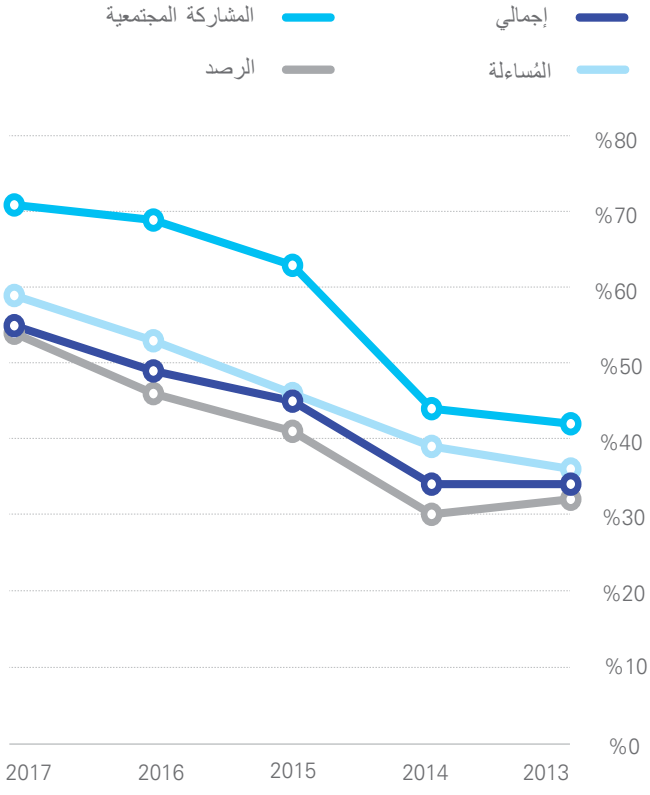

"من المهم التأكيد على برامج الأبوة والأمومة، وإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز التعلم في المنزل".

المشاورة القُطرية في تيمور الشرقية

ستعطي اليونيسف الأولوية للأنشطة التالية فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية:

- مشاركة الوالدين والأسرة في التعلم في المنزل والمجتمع، بما في ذلك التحفيز المبكّر للأطفال والرضع، والقراءة في المنزل وإتاحة الكتب؛
- تغيير أعراف النوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية، بما في ذلك إجراء الحوارات وتوفير المعلومات لمعالجة قضايا مثل تعليم الفتيات، والمساواة بين الجنسين في التعليم، والزواج المبكر، وعمالة الأطفال، والعنف ضد الأطفال؛
- دعم المُساءلة الاجتماعية من أجل تقديم أفضل الخدمات، وتزويد الآباء بالمعلومات والفرص للمشاركة في تقييم الخدمات العامة والمطالبة بجودتها.

4.1.6 تقديم الخدمات

خلال الفترة 2014-2017، تجمّع حوالي 75% من أعمال تقديم الخدمات التعليمية لليونيسف في 15 بلداً - معظمها في سياقات طوارئ، مع التركيز بشكل خاص على أزمة المنطقة السورية.[52] ستظل اليونيسف رائدة في مجال التعليم في حالات الطوارئ، حيث تعمل مع شركائها، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومبادرة التعليم لا يمكنه الانتظار، وانقذوا الأطفال.

تقدم اليونيسف أيضًا دعمًا فنيًا لتعزيز تقديم الخدمات الأساسية في جميع السياقات القُطرية واختبار الابتكارات لدعم إدراجها ضمن (أو استبعادها من) الخدمات المُقدّمة على نطاق واسع بتمويل من الحكومات وغيرها، حسب النتائج.

ستعطي اليونيسف الأولوية للأنشطة التالية فيما يتعلق بتقديم الخدمات:

- دعم الاستجابة الطارئة للتعليم على نطاق واسع، والعمل مع مجموعة من شركاء التنمية الحكوميين والدوليين؛
- العمل من خلال الارتباط بين التنمية والعمل الإنساني، بما في ذلك إعادة بناء نظم التعليم التي تتعافى من الصراعات أو الكوارث الطبيعية، وتعزيز الصمود لكافة نظم التعليم؛
- اختبار الابتكارات وتقييمها في جميع السياقات القُطرية؛
- تعزيز تقديم الخدمات الأساسية من خلال المساعدة الفنية وتوجيه البرامج، مع التركيز على مجالات مثل تطوير المناهج الدراسية، والتربية الفعالة، وتوفير المعلمين بشكل مُنصف.

بين عاميْ 2014 و 2018، قامت اليونيسف بـ:

توفير التعليم لـ
43.5 مليون
طفل في حالات الطوارئ

تدريب
238,851
لجنة إدارة مدرسية / مجتمع مدرسي

توفير المواد التعليمية لـ
70.7 مليون
طفل

توفير المواد التعليمية لـ
1.2 مليون
فصل دراسي على الأقل

4.2 المُدخلات التمكينية

سيجري دعم تنفيذ الاستراتيجية بثلاثة مدخلات تمكينية: (1) الموارد المالية، (2) الموارد البشرية، و (3) الشراكات.

المبدأ البرنامجي 5.
الإدارة القائمة على النتائج

سيتطلب تحقيق الأهداف المُعلَنة لهذه الاستراتيجية تطبيق مبدأ الإدارة القائمة على النتائج طوال عمر الاستراتيجية وعلى جميع المستويات. سنبدأ بالتخطيط للنتائج من خلال التحليل، وتحديد الأولويات، ونظريات للتغيير ونتائج محددة بوضوح. سيتطلب تنفيذ الاستراتيجية عملية رصد نشطة (بما في ذلك قياس نتائج التعلم) وإجراء التعديلات البرنامجية والإجراءات التصحيحية ذات الصلة حسب الحاجة. سيُراعى المداومة على المساءلة والشفافية من خلال الإبلاغ عن الأنشطة والنتائج والدروس المستفادة بانتظام، بينما يجري تحليل مساهمة اليونيسف في أي نتائج يتم تحقيقها من خلال تقييمات دقيقة في إطار النهج البرنامجي للبيانات والأدلة

من خلال الاستخدام المُتسق للإدارة القائمة على النتائج طوال تنفيذ هذه الاستراتيجية، سيتمكّن اليونيسف من الوصول إلى الأطفال الأكثر حرمانًا، وإبلاغ هذه النتائج بحيث يطّلع عليها بسهولة كلٌ من الجمهور، والحكومات، والشركاء في التنمية، والجهات المانحة. يوضح القسم 6 من هذه الاستراتيجية ("الرصد والتقييم والتعلم") كيفية تجميع النتائج المتحققة على المستوى القُطري لتقديم تقرير سنوي عن التقدم المُحرَز إزاء أهداف التعليم على مستويات المخرجات والنتائج والأثر.

4.2.1 الموارد المالية

الشكل 13

إنفاق الونيسف على التعليم حسب المنطقة (2014-2017)

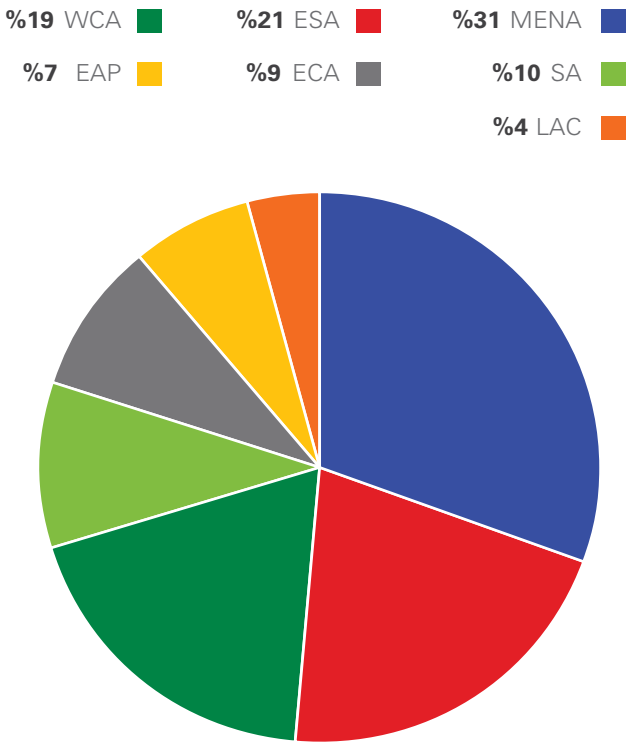

EAP، شرق آسيا والمحيط الهادي؛ ECA، أوروبا وآسيا الوسطى؛ ESA، شرق وجنوب أفريقيا؛ MENA، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ LAC، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ SA، جنوب آسيا؛ WCA، غرب ووسط أفريقيا.

في عام 2018، بلغ إنفاق اليونيسف على التعليم 1.2 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بحوالي 500 مليون دولار أمريكي سنويًا خلال الفترة 2006-2010. وترجع الزيادة خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة الموارد المخصّصة للتعليم في حالات الطوارئ. كان 50% من إنفاق اليونيسف على التعليم في عام 2018 في ثمانية بلدان فقط، بما في ذلك 40% في خمسة بلدان متأثرة بالأزمة السورية.[53]

الشكل 14

حصص المناطق من إنفاق اليونيسيف على التعليم

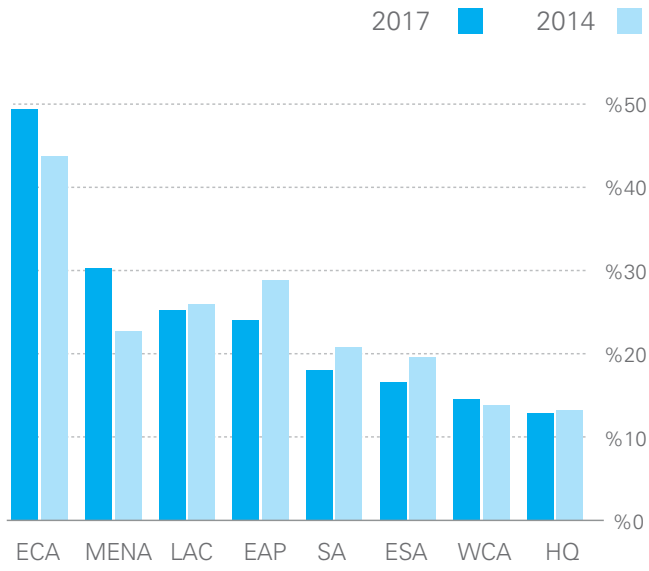

EAP، شرق آسيا والمحيط الهادي؛ ECA، أوروبا وآسيا الوسطى؛ ESA، شرق وجنوب أفريقيا؛ HQ، المقر الرئيسي؛ MENA، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ LAC، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ SA، جنوب آسيا؛WCA، غرب ووسط أفريقيا.

كانت هناك تباينات إقليمية كبيرة في نسبة نفقات اليونيسف المخصّصة للتعليم، من 49% في أوروبا وآسيا الوسطى (نتيجة الاستجابة للطوارئ في تركيا) إلى 15% في غرب ووسط أفريقيا و 13% في المقر الرئيسي *(انظر الشكل 14)*.[54] لتنفيذ الإستراتيجية، سنسعى إلى زيادة الموارد الاعتيادية والمواضيعية للتعليم. سيوجَّه تنفيذ الاستراتيجية بالسياق القُطري، واحتياجات بلدانٍ ومناطق محددة، والشراكات التي أقيمت مع الحكومات وغيرها لتلبية تلك الاحتياجات ذات الأولوية.

في عام 2018، تَرَكّز

%50

من الإنفاق التعليمي لليونيسف في ثمانية بلدان فقط، بما في ذلك 40% في خمس بلدان متأثرة بالأزمة السورية.

ستواصل اليونيسف توفير المزيد من الموارد للتعليم في المناطق والبلدان التي تواجه أكبر التحديات - تلك المناطق التي لها احتياجات تعليمية على المدى البعيد، والتي يفاقم من وضعها نمو السكان من الأطفال، مثل شرق وجنوب أفريقيا، وغرب ووسط إفريقيا، وجنوب آسيا *(انظر الشكل 15)*، *وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً لحجم الأزمة الإنسانية*. ومع ذلك، سنحافظ أيضًا على وجود قوي في مناطق مثل شرق آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا وآسيا الوسطى، مع التركيز بشكل خاص على قضايا الإنصاف والتعلم والمهارات للأطفال والمراهقين، وعلى التهديدات التي تتعرض لها نظم التعليم والأطفال بسبب الصراعات والهجرة وتغير المناخ.

الشكل 15

نظرة عامة إقليمية على التحديات الديموغرافية للسكان في سن المدرسة

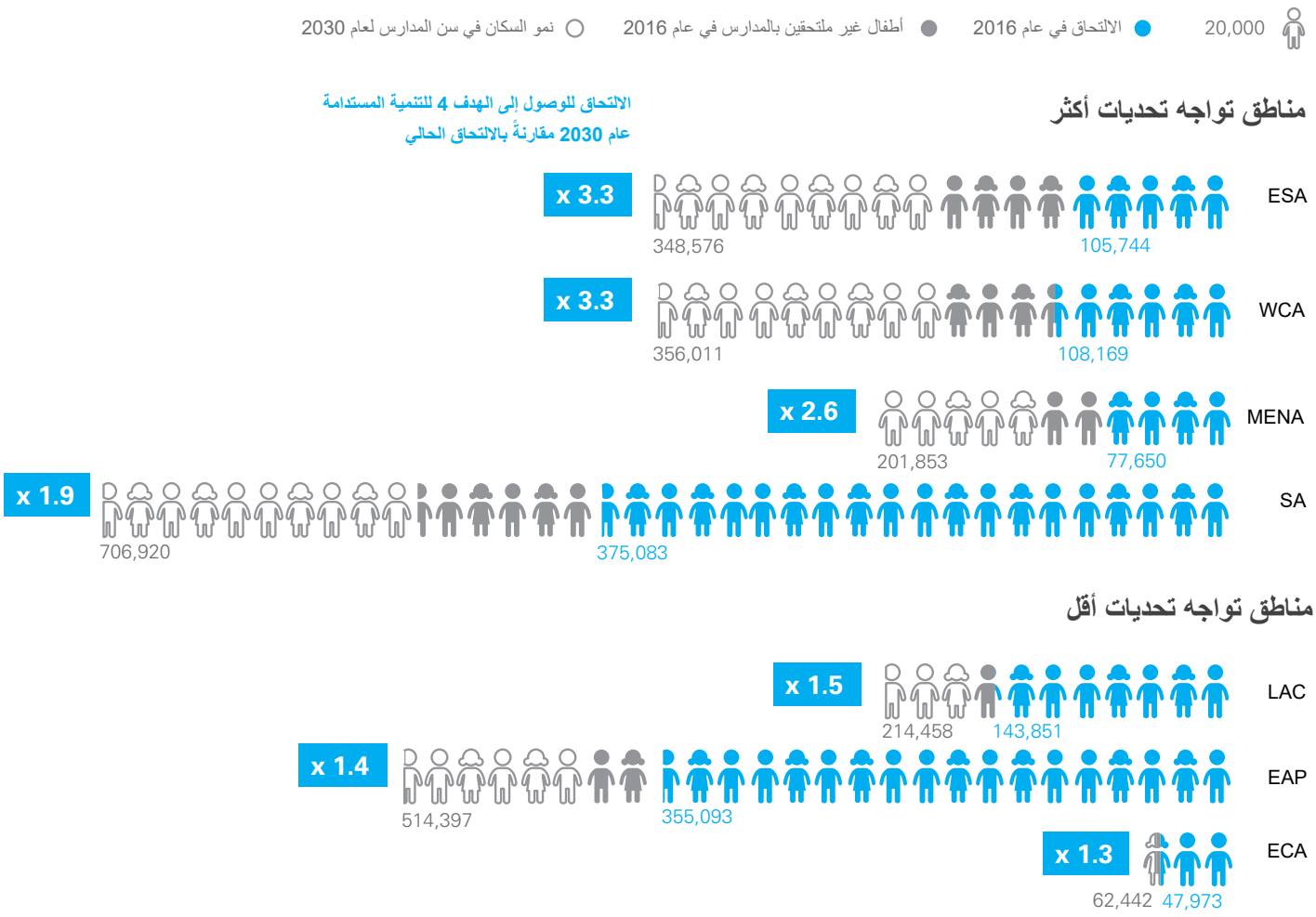

EAP، شرق آسيا والمحيط الهادي؛ ECA، أوروبا وآسيا الوسطى؛ ESA، شرق وجنوب أفريقيا؛ MENA، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ LAC، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ SA، جنوب آسيا؛ WCA، غرب ووسط أفريقيا.

4.2.2 الموارد البشرية

لا يتوفر لأي منظمة دولية أخرى نطاق العمل ولا القدرات التي تتميز بها اليونيسف، حيث يتوفر لديها أكثر من 790 من موظفي التعليم في 144 بلداً حول العالم، بما في ذلك عدد كبير من موظفي التعليم على المستوى دون الوطني.[55] يشكّل هؤلاء أعظم مواردنا. بالنسبة لفترة الإستراتيجية، نرى ثلاث أولويات فيما يتعلق بعدد، ومهام، وقدرات طاقم التعليم لدينا:

← **الأعداد:** زيادة أعداد العاملين في مجال التعليم وزيادة الحصة التي يمثلونها – وكانت الحصة التي يمثلها موظفو التعليم من مجموع موظفي برامج اليونيسف قد انخفضت على مدى السنوات العشر الماضية (16% من الموظفين في عام 2016 مقابل 20% في عام 2006؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة التركيز على الموظفين العاملين عبر القطاعات) وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالمنظمات النظيرة (على سبيل المثال، في البنك الدولي، تبلغ نسبة موظفي التعليم ضمن موظفي التنمية البشرية 32%).[56]

← **المهام والقدرات:** مواصلة اتجاه الاستثمار بشكل أكبر (بما في ذلك في السياقات الإنسانية) في قدرات تعزيز النظم مثل تحليل القطاع، والبرمجة الواعية بالمخاطر، والتخطيط المُراعي لمنظور النوع الاجتماعي، والإنفاق العام لصالح الفقراء، والاستثمار في الخبرات المواضيعية اللازمة لتنفيذ التحولات الإستراتيجية لهذه الإستراتيجية (على سبيل المثال، التعليم قبل الابتدائي، وتعليم المراهقين المهمشين).

الجدول 1

الموارد البشرية القطاعية لليونيسف كنسبة من إجمالي الموارد البشرية

المجال	2006	2016
الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	**%25**	**%20**
التغذية	**%11**	**%9**
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)	**%12**	**%14**
التعليم	**%20**	**%16**
حماية الطفل	**%19**	**%17**
الإدماج الاجتماعي	**%2**	**%4**
العمل الشامل لعدة قطاعات	**%10**	**%20**
إجمالي البرامج	%100	%100

4.2.3 الشراكات

ستكون الشراكات وسيلة حيوية لتنفيذ الاستراتيجية. تمثل الحكومات شركاءنا الأساسيين في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وحكومات البلدان التي تستضيف برامج لليونيسف هي التي ستحدد أولويات التنفيذ في المقام الأول. بالإضافة إلى التأكيد على سياق الاحتياجات التعليمية المحلية، يتطلب مبدأ وضع الأمور في السياق أيضًا التركيز على الميزة النسبية لليونيسف وعلى تقسيم العمل مع الآخرين. قبل كل شيء، فإن هذه الاعتبارات الثلاثة هي التي ستشكل إطار الحوار مع الشركاء حول استراتيجيات اليونيسف القُطرية والبرمجة في مجال التعليم.

نرى أن الميزة النسبية لليونيسف تتألف أساسًا مما يلي:

← ولاية ومهمة معيارية تركز على حقوق الطفل؛

← التواؤم مع الحكومات، وعقود من الخبرة في بناء الثقة من خلال شراكات وثيقة؛

← أكبر حضور ميداني لأي منظمة دولية؛

← عضوية منظومة الأمم المتحدة والقيادة المرتبطة بها، والقدرة على تنظيم الاجتماعات والقدرة التشغيلية لوكالات متعددة؛

← يضطلع اليونيسف بدور هام في صياغة البنية التنموية والإنسانية؛

← قدرة تشغيلية مُثبتة في دعم التعليم في حالات الطوارئ.

يختلف تقسيم العمل مع الجهات المانحة الأخرى حسب السياق القُطري؛ ولكن بشكلٍ عام فإننا نرى تقسيم العمل على النحو التالي:

← **الحكومات:** المسؤولون على المستوى الوطني لضمان حقوق الطفل؛ صنّاع القرار؛ مقدمو الخدمات الرئيسيون، ولكن ليس الوحيدون. عادةً، هم شركاؤنا الأساسيون.

← **وكالات الأمم المتحدة** (بما في ذلك اليونيسف): المسؤولون على المستوى العالمي لضمان حقوق الطفل (بما في ذلك التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً)؛ مقدمو المعايير والتوجيه المعياري؛ الوكالات المتخصصة التي تقدم التمويل والمساعدة الفنية وفي بعض الأحيان تقدم الخدمات (غالباً ما يمثل ذلك الملاذ الأخير)؛ منظمو الاجتماعات؛ وسطاء المعرفة.

← **بنوك التنمية متعددة الأطراف** (البنك الدولي؛ بنوك التنمية الإقليمية): أكبر مقدمي التمويل المُيسَّر؛ مقدمو المساعدة الفنية؛ وسطاء المعرفة.

← **صناديق وشراكات التعليم العالمية** (على سبيل المثال، الشراكة العالمية للتعليم، مبادرة التعليم لا يمكنه الانتظار): معتمدو الخطط (على سبيل المثال، الشراكة العالمية للتعليم لخطط قطاع التعليم)؛ المُموّلون؛ منظمو الاجتماعات؛ وسطاء المعرفة.

← **الجهات المانحة الثنائية:** المُموّلون؛ مقدمو المساعدة الفنية؛ منظمو الاجتماعات؛ وسطاء المعرفة؛ المُموّلون/ المساهمون/ محافظو المنظمات متعددة الأطراف (مع الدول الأعضاء الأخرى).

← **القطاع الخاص:** المُموّلون؛ مقدمو الخدمات (الخدمات الأساسية والمساعدة)؛ المبتكرون؛ منظمو الاجتماعات.

← **المجتمع المدني** (مثل المنظمات غير الحكومية، والهيئات المهنية، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات): المندوبون؛ قادة الفكر؛ وسطاء المعرفة؛ منظمو الاجتماعات؛ المناصرون؛ المُموّلون؛ مقدمو الخدمة.

تعمل اليونيسف عن كثب مع اليونسكو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك واحدة من وكالات الأمم المتحدة الثماني المشاركة في تنظيم هدف التنمية المستدامة 4 - التعليم 2030. لدى اليونيسف شراكات حاسمة مع وكالات الأمم المتحدة لتقديم الخدمات القُطرية، وتوفير القيادة العالمية، وتنظيم الاجتماعات، وإنتاج المنافع العامة العالمية والإقليمية وتطبيقها على المستوى القُطري. ويشمل ذلك العمل مع معهد اليونسكو للإحصاء بشأن قضايا البيانات ومع المعهد الدولي للتخطيط التربوي بشأن تحليل وتخطيط قطاع التعليم.[57]

في سياق إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، يُعاد حالياً تشكيلها هذه الشراكات مع الوكالات التي تضم اليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعنيّ بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). تعكس الإصلاحات حاجة الأمم المتحدة إلى اتباع نُهُج مبتكرة ومصمّمة لتلائم الاحتياجات تقوم بإزالة الحواجز العازلة بين القطاعات والوكالات والوزارات الحكومية، من أجل تطوير استجابات متعددة التخصّصات للتحديات الإنمائية المعقدة، وزيادة الشفافية والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة. من خلال الجمع بين الخبرات والأصول والموارد من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لدعم الحكومات الوطنية، يمكننا أن نضاعف المنفعة المباشرة للأطفال وأسرهم والحفاظ عليها، وأن نصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة من خلال وضع الموارد حيث تشتد الحاجة إليها.

تعمل اليونيسف عن كثب مع بنوك التنمية متعددة الأطراف باعتبارها أكبر مزودي التمويل المُيسّر ومقدمي المساعدة الفنية المهمة. اليونيسف عضو في مجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم (GPE). اليونيسف أيضاً هي إحدى الوكالات الكبيرة التي تتلقّى منحاً من هذه الشراكة وتنسّق برامجها، وخاصةً في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. تستضيف اليونيسف شراكة "الجيل غير المحدود" و"التعليم لا يمكنه الانتظار"، وهي أيضاً شريك تنفيذي رئيسي لهما. كما تستضيف اليونيسف مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، والشراكة لإنهاء العنف ضد الأطفال. تشارك اليونيسف في قيادة مجموعة التعليم العالمية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) مع منظمة انقذوا الأطفال، وتشارك حاليًا في قيادة مُسرّع التعليم الإنساني مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الذي أنشئ لتحديد وتطوير الابتكارات في التعليم في حالات الطوارئ.

تعمل اليونيسف عن كثب مع وكالات التمويل على الصعيدين القُطري والعالمي، ومع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص. خلال مدة تنفيذ الاستراتيجية، ستسعى اليونيسف بشكل خاص إلى تنمية شراكات فعالة مع القطاع الخاص، على أساس مبدأ "القيمة المشتركة" والالتزام المشترك بتحقيق الوصول والتعلم والإنصاف في التعليم. على المستوى الإقليمي، ستتعاون اليونيسف عن كثب مع الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومصارف التنمية الإقليمية. على المستوى القُطري، تُعدّ اليونيسف شريكًا نشطًا في مجموعات التعليم المحلية وآليات التنسيق الأخرى للتعليم، وغالبًا ما تلعب دورًا رائدًا في مجتمع التنمية؛ على سبيل المثال، كوكالة مُنسِّقة للشراكة العالمية للتعليم.

الحكومات هم شركاؤنا الأساسيون في تنفيذ هذه الاستراتيجية، والحكومات التي تستضيف برامج هي التي ستحدد أولويات التنفيذ في المقام الأول.

5 | المخاطر وإدارة المخاطر

يسرد الجدول 2 المخاطر الأساسية، مع تدابير التخفيف منها، مرتبةً حسب الموضوع. لم يُقصد من القائمة أن تكون شاملة. تتضمّن هذه المخاطر تفاصيل أوسع عن "الفرَضيّات" المبدئية الأربع المُدرجة في الإطار الاستراتيجي *(الشكل 6)*. سيجري أيضًا تحديث المخاطر وتدابير التخفيف منها مرة كل أربع سنوات من خلال الخطة الإستراتيجية الشاملة لليونيسف *(انظر القسم 6 للتعرف على كيفية تواؤم الخطة الاستراتيجية مع هذه الاستراتيجية)*.

الجدول 2

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

الخطر	تدابير التخفيف
الوصول المُنصف عدم كفاية تركيز الحكومة على تحقيق الإنصاف ورعاية المجموعات المهمشة؛ النظام الحكومي لمعلومات إدارة التعليم لا يتتبع الفئات المهمشة؛ المخصصات المحلية والدولية لمرحلة ما قبل الابتدائي تظل قليلة؛ التركيز على مسارات التعليم للمراهقين غير كافٍ	← الحفاظ على تركيز قوي على المساواة (القيادة، الدعوة، الحوار بشأن السياسات، تنظيم الاجتماعات، البرمجة) ← دعم الحكومات لتطوير نظام للمعلومات المُفصّلة لإدارة التعليم ← توسيع نطاق أنشطة اليونيسف في البرمجة، وتنظيم الاجتماعات، والدعوة نزولاً إلى مرحلة التعليم قبل الابتدائي وصعوداً إلى المراهقين المهمشين، مع الحفاظ على التركيز على التعليم الابتدائي والثانوي، وتمشياً مع مبدأ التعميم التدريجي
التعلم والمهارات البرامج المدعومة من قِبَل اليونيسف - سواءً بتقديم الخدمات مباشرةً أو عبر توفير الدعم للحكومات - تدعم توسيع نطاق المدخلات فقط، دون أي تأثير على التعلم	← قياس التعلم بشكل منهجي في جميع أنشطة التعليم ذات الصلة التي تدعمها اليونيسف، سواءً مباشرةً أو بصورة غير مباشرة ← مواءمة جميع المدخلات والجهات الفاعلة في نظم التعليم من أجل دعم التعلم ← الجهود العالمية والإقليمية والقُطرية للدعوة والمناصرة
التعليم في حالات الطوارئ والانتقال عدم كفاية التمويل؛ نقص وصول المساعدات الإنسانية؛ زيادة الهجمات على المدارس؛ التركيز غير الكافي على التخطيط الواعي بالمخاطر؛ التركيز المحدود على قياس التعلم في الأوضاع الإنسانية	← الاستمرار في الدعوة إلى تمويل التعليم في حالات الطوارئ وتعزيز أصوات الشركاء (على سبيل المثال، مبادرة التعليم لا يمكنه الانتظار) ← تعزيز ولاية الأمم المتحدة والأطر القانونية والحقوقية للوصول للخدمات الإنسانية ← الاستثمار في التخطيط الواعي بالمخاطر مع الحكومات ومع الجهات الفاعلة في غير مجال العمل الإنساني ← العمل مع الشركاء لضمان قياس التعلم واتباع أفضل الممارسات لتحسين التعلم (على سبيل المثال، مع الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ (INEE))
الموارد المالية عدم كفاية التمويل للتعليم الشامل ولأنشطة اليونيسف التعليمية؛ تمويل التعليم باليونيسف مُقيّد/ مرتبط بالمشاريع، مما يحد من قدرتنا على دفع عجلة أولويات اليونيسف	← الدعوة العالمية من خلال الشراكات مع الآخرين ← تنويع قاعدة تمويل اليونيسف ← إظهار النتائج ← توسيع نطاق التمويل ← السعي لتأمين تمويل غير مُقيَّد
الموارد البشرية عدم كفاية موظفي اليونيسف للاستجابة الفعالة للطوارئ؛ قدرات الموظفين غير متوافقة مع الاحتياجات؛ قدرات الموظفين غير متكافئة عبر البلدان	← تعيين المزيد من الموظفين للعمل في التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك المزيد من الموظفين الذين يركزون على النظم ← الاستثمار في قدرات موظفي التعليم (وخاصة في مجالات البيانات والأدلة، وتخطيط القطاع، والحوار بشأن السياسات)
الشراكات استراتيجية أو ثقافة أو نظم اليونيسف تتراجع إلى البرمجة الثنائية؛ تأثير اليونيسف يقل؛ قيمة العلامة التجارية لليونيسف تتناقص	← استثمار وقت القيادة والموظفين والموارد المالية في شراكات استراتيجية ← التركيز على التأثير ← الحفاظ على/ زيادة قيمة العلامة التجارية
الابتكار السعي للابتكار من أجل الابتكار - دون قياس النتائج، أو على حساب أولويات البرمجة الأساسية؛ الابتكارات التي تدعم تقنية المعلومات والاتصالات تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة	← وضع، وتطبيق، وتتبع معايير واضحة للاستثمار في الابتكار، بما في ذلك القيمة المضافة، وفعالية التكلفة، وإجمالي تكلفة الملكية وقياس التعلم وتقييم الفرص ← التركيز على الأشخاص الأكثر تهميشاً

6 | الرصد والتقييم والتعلم

سيعمل إطار الأداء في الإستراتيجية على ثلاثة مستويات.

1. التأثير والنتائج: تم إسقاط مؤشرات التأثير والنتائج لعام 2030 المتعلقة بأهداف الإستراتيجية الثلاثة المتمثلة في الوصول، والتعلم والمهارات، والتعليم في حالات الطوارئ - والمبينة في القسم 3 - على مستهدفات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة حيث تُجمع بياناتها عبر آليات الإبلاغ الحالية عن أهداف التنمية المستدامة ومن خلال رصد خطط اليونيسف الاستراتيجية *(انظر الملحق 4)*. تعمل الخطة الإستراتيجية لليونيسف على دورات مدة كلٍّ منها أربع سنوات، وتشمل الأهداف والمستهدفات وأولويات التنفيذ لقطاع التعليم، كما هو الحال في القطاعات الأخرى. تتضمن الخطة الإستراتيجية لليونيسف، 2018-2021، مجال الهدف 2 وهو "كل طفل يتعلم"، وتعتمد نهجًا استراتيجيًا وأهدافًا للأداء تتسق تمامًا مع هذه الاستراتيجية.

2. النتائج والمخرجات: بدرجة عالية من الإسناد إلى أنشطة اليونيسف، سواءً في تقديم الخدمات أو في تعزيز النظام؛ ستُؤخذ هذه من الخطط الإستراتيجية لليونيسف وتُجمع سنوياً. تشمل الخطة الإستراتيجية لليونيسف للفترة 2018-2021 مؤشرات لمخرجات التعليم (مجال الهدف 2) لتوجيه التنفيذ لفترة السنوات الأربع الحالية؛ غير أننا نبيّن هنا فقط مؤشرات التأثير والنتائج على المستوى الأعلى *(الملحق 4)*.

3. المُدخلات: بالإضافة إلى ذلك، ستقوم اليونيسف برصد تنفيذ التحولات الاستراتيجية الرئيسية في هذه الاستراتيجية - والتي سيتم الإبلاغ عنها في تقرير النتائج السنوي لليونيسف في مجال الهدف 2 "كل طفل يتعلم" وفي تقارير النتائج السنوية اللاحقة للتعليم من أجل خطط اليونيسف الاستراتيجية اللاحقة - على النحو التالي:

- التعلم: الحصة من برامج/ تدخلات اليونيسف التي تقيس نتائج التعلم (بما في ذلك في الحالات الإنسانية)؛
- التعليم الشامل والإعاقة: الحصة من برامج/ إنفاق اليونيسف على التعليم الشامل للجميع لصالح الأطفال من ذوي الإعاقة؛
- التعليم قبل الابتدائي: الحصة من برامج/ إنفاق اليونيسف لدعم التعليم قبل الابتدائي/ التعليم المبكر؛
- تعليم المراهقين المهمشين: الحصة من برامج/ إنفاق اليونيسف لدعم تعليم المراهقين؛
- تعزيز النظم: الحصة من برامج/ إنفاق اليونيسف لتعزيز النظم التي تدعم العمل؛
- استخدام البيانات والأدلة: الحصة من نظم التعليم في اليونيسف التي تعزّز العمل على توليد الأدلة والبحوث؛
- الابتكار: الحصة من برامج/ إنفاق اليونيسف التي تدعم الابتكار.

يعتمد الرصد في المقام الأول على مصادر البيانات الخارجية والداخلية المتاحة، أو التي ستصبح متاحة، ضمن آليات الإبلاغ المنتظم. سنقوم أيضًا بالتكليف بإجراء مراجعة منتصف المدة للاستراتيجية وكذلك إجراء تقييم نهائي من النوع التجميعي والتكويني. ستسترشد عمليات الرصد والتقييم والتعلم أيضاً بالمراجعات والتقييمات لخطط اليونيسف الاستراتيجية كل أربع سنوات خلال فترة هذه الاستراتيجية؛ والتقييمات المواضيعية والقُطرية التي أجريت كجزء من الأعمال الأساسية لليونيسف.

الملحق 1 | دراسة استقصائية عن إستراتيجية اليونيسف التعليمية: ملخص النهج والنتائج الرئيسية

استضاف قسم التعليم دراسة استقصائية عبر الإنترنت في الفترة ما بين 13 نوفمبر و 11 ديسمبر 2018 لإرشاد عملية تطوير استراتيجية التعليم لليونيسف للفترة 2019-2030. طُلب من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المشاركة في الدراسة، بمن فيهم: جميع الزملاء في اليونيسف على مستوى العالم، وأصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والحكومات المانحة، والمنظمات متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. بلغ مجموع المشاركين في الدراسة 279 مشاركاً. بلغت نسبة المشاركين الداخليين 61%، حيث مثّل معظمهم المكاتب القُطرية (63% داخلي)؛ و 39% خارجي تمثّلت أساساً في الحكومات المانحة (26% خارجي)، وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج (21%) والمجتمع المدني (21%). كانت النتائج الرئيسية للدراسة على النحو التالي.[58]

أولويات التعليم المواضيعية والريادة العالمية

← إعطاء الأولوية للتعليم الشامل للجميع (للأطفال المعوقين وغيرهم من الأطفال الضعفاء، على سبيل المثال، الفئات الأفقر، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال المهاجرين)، ومرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والمهارات الأساسية (محو الأمية وتعلّم الحساب).

← التخلص التدريجي من/ عدم المشاركة في توفير/ شراء المواد التعليمية، والتعليم الثانوي الأعلى، والتعليم الفني والمهني والتدريب/ تنمية المهارات الخاصة بالوظيفة.

← حدّد المشاركون في الدراسة ما يلي كمجالات ينبغي لليونيسف الاضطلاع بدور قيادي عالمي فيها: التعليم ما قبل الابتدائي؛ التعليم الابتدائي؛ التحليل والتخطيط ووضع الاستراتيجيات لقطاع التعليم؛ المهارات الأساسية.

سياقات مشاركة اليونيسف والنهج التشغيلية

← حدّد المشاركون الداخليون والخارجيون في الدراسة، بدرجة كبيرة بشكل معقول، مجالات العمل الأكثر/ الأقل أهمية في السياقات المختلفة للمشاركة.

الشراكات

← حدّد المشاركون الشراكة العالمية للتعليم (GPE) كأهم شراكة لتنفيذ جدول أعمال اليونيسف، يليها البنك الدولي والمانحون الثنائيون.

قدرات التنفيذ

← قال 29% من المشاركين أن موظفي اليونيسف تتوفر لديهم مجموعة المهارات المناسبة للقيام بعملهم. تضمّنت أنواع المهارات التي ذُكرت أكثر باعتبارها مُفتقدة لدى موظفي اليونيسف الحاليين: معالجة البيانات/ التحليلات، المهارات الإدارية، سياسات القطاع، الخبراء المواضعيون.

الحاجة إلى التغيير

← حدّد ما يقرب من 80% من المشاركين اليونيسف باعتبارها إحدى المنظمات العالمية الراسخة والرائدة في مجال التعليم.

← قال 34% من المشاركين إن أقرانهم في اليونيسف يتغيرون ويتحسنون بشكل أسرع من اليونيسف؛ ومع ذلك، قال 47% إن هناك رغبة في التغيير.

← لدعم نجاحها في المستقبل، يتفق المشاركون على أن اليونيسف بحاجة إلى تغيير طريقة عملها. يقترح المشاركون الاستثمار أكثر في الموظفين الفنيين، والتركيز/ تحديد الأولويات بدرجة أكبر، وتبسيط العمليات الداخلية، والتركيز أكثر على الأدلة واستخدام البيانات.

مقتطفات من ردود المشاركين في الدراسة:

"ينبغي اعتبار التعلّم جوهر كل برامج التعليم، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية"

"نحتاج إلى مهارات تحليلية أقوى لإرشاد الحوار داخل القطاع وتصميم البرامج، وكذلك مهارات الرصد والتقييم"

"سيكون تعزيز الشراكات عاملاً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجية"

"ينبغي أن يكون عملنا أقل تجزئةً، وبضمانات أقوى للجودة الفنية، وأقل تسرّعاً، وأكثر جودةً، ويجب تعيين موظفين لديهم قدرات فنية تعليمية، والتركيز بشكل أكبر على استخدام البيانات والأدلة في البرمجة"

"ينبغي أن تركّز اليونيسف دائمًا على الأطفال الأكثر حرمانًا والأكثر صعوبةً في الوصول إليهم"

الملحق 2 | تصنيف البلدان حسب التحديات التعليمية

يلخص التصنيف التالي الاختلافات بين البلدان من حيث التحديات المتعلقة بكل هدف من أهداف الاستراتيجية: (1) الوصول المُنصف؛ (2) التعلم والمهارات؛ و(3) حالات الطوارئ والانتقال.[59]

← يعكس تحدي الوصول المُنصف للتعليم التحدي المشترك المتمثل في عدد المقاعد المدرسية الإضافية المطلوبة في عام 2030 للوصول إلى التعليم قبل الابتدائي،[60] والابتدائي، والثانوي، بناءً على بيانات الالتحاق الحالية، والسكان المتوقعين، والفوارق القائمة في الحصول على التعليم بين الأولاد والبنات، وبين الحضَر والريف، وبين الأطفال من الخُمس الأفقر والخُمس الأغنى. يُدمَج المؤشران في مؤشر اصطناعي واحد، حيث يُصنّف كل بلد إلى إحدى ثلاث فئات: (1) الأحمر: تحدٍّ كبير، أي زيادة كبيرة مطلوبة وارتفاع في حالات عدم الإنصاف حالياً؛ (2) الأصفر: تحدٍّ متوسط ؛ و(3) الأخضر: تحدٍّ منخفض نسبياً.

← يمثل تحدي التعلم والمهارات المستوى الحالي لنتائج التعلم التي تُقاس من خلال عمليات تقييم معيارية للتعلم. المؤشر المستخدم هو نتيجة الاختبار المُنسق من البنك الدولي، باعتبارها إحدى مكونات مؤشر رأس المال البشري. كلما قلت القيمة، كلما ارتفع مستوى التحدي. يستند التصنيف إلى إحدى الفئتين - الأحمر: التحدي الكبير والأصفر: التحدي المتوسط - إلى موقع نتيجة البلد بالنسبة لمؤشر القيمة الوسيطة لنتائج جميع البلدان.[61]

← يعتمد تحدي الطوارئ والانتقال على ما إذا كان البلد جزءًا من العمل الإنساني لليونيسف من أجل الأطفال (HAC) في عام 2018 - الأحمر: كان البلد جزءًا من HAC في عام 2018 والأصفر: لم يكن البلد جزءًا من HAC في عام 2018.

هناك ارتباط كبير بين التحديات المختلفة: من المرجّح أن تواجه البلدان التي تواجه أحد التحديات الرئيسية الثلاثة التحديين الآخرين. وبالتالي، فإن البلدان في الفئات التي تواجه أعلى التحديات: (1) ستحتاج إلى جهد إضافي من حيث جمع الأموال والدعم، و (2) من المحتمل - على الأقل على المدى القصير إلى المتوسط - أن تحتاج إلى تحديد الأولويات بصورة أكبر فيما يتعلق بالاستراتيجيات الرئيسية، على سبيل المثال من حيث مستويات التعليم التي ينبغي دعمها أو تحقيق التوازن بين دعم وصول الفئات الأكثر تهميشاً ودعم تحسين جودة التعلّم.

الشكل 15

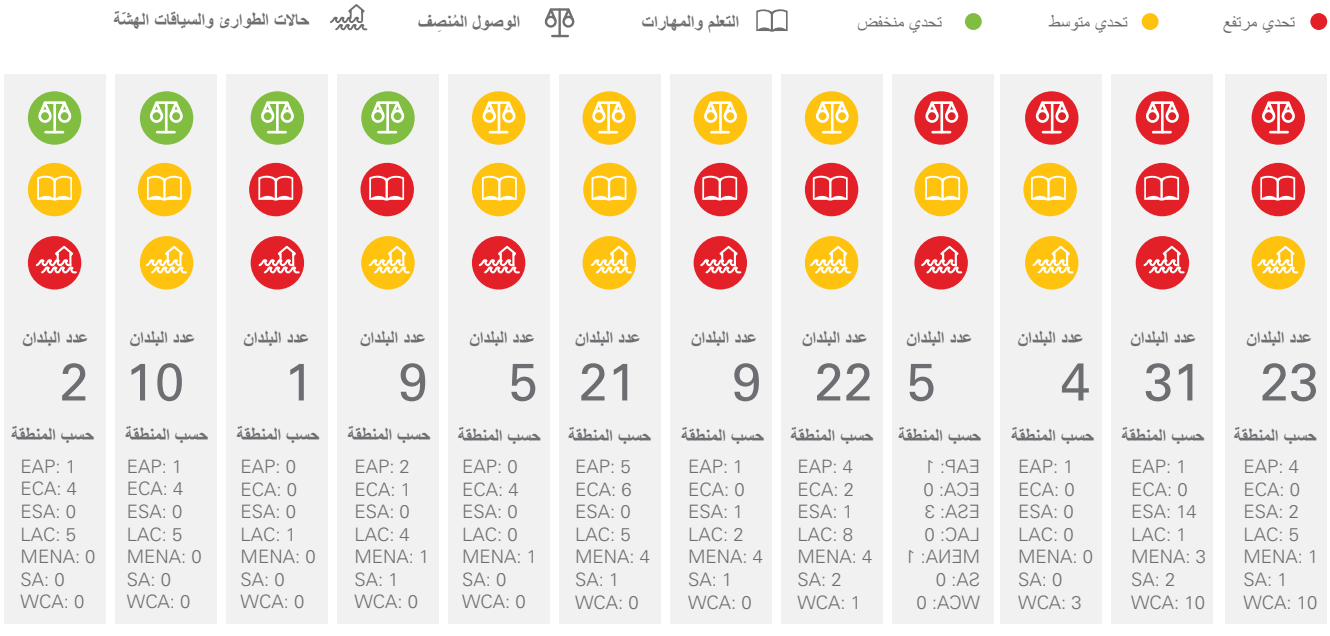

EAP، شرق آسيا والمحيط الهادي؛ ECA، أوروبا وآسيا الوسطى؛ ESA، شرق وجنوب أفريقيا؛ MENA، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ LAC، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ SA، جنوب آسيا؛ WCA، غرب ووسط أفريقيا.

الملحق 3 | أمثلة للنتائج التي تحققت من خلال عمل اليونيسف لدعم النظم التعليمية

الشكل أ1.3

نسبة البلدان التي لديها نظام جيد لتقييم التعلم، خاصةً في سنوات العمر المبكّرة

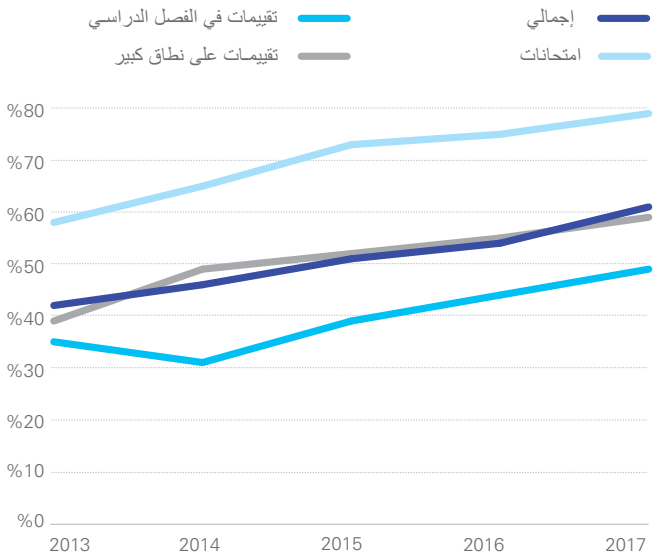

الشكل أ2.3

نسبة البلدان التي لديها سياسات فعالة وبرامج جيدة للتعلم المبكر

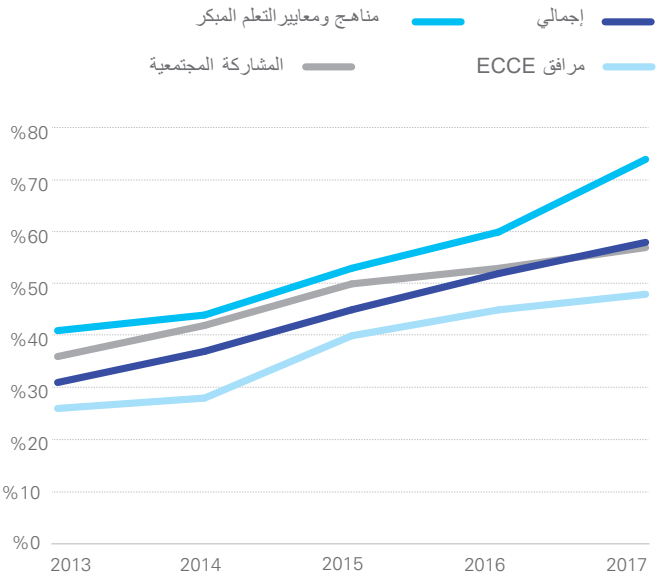

ECCE: رعاية الطفولة المبكرة والتعليم.

الشكل أ3.3

نسبة البلدان التي لديها سياسة أو خطة تعليمية للتصدي للعنف على النوع الاجتماعي

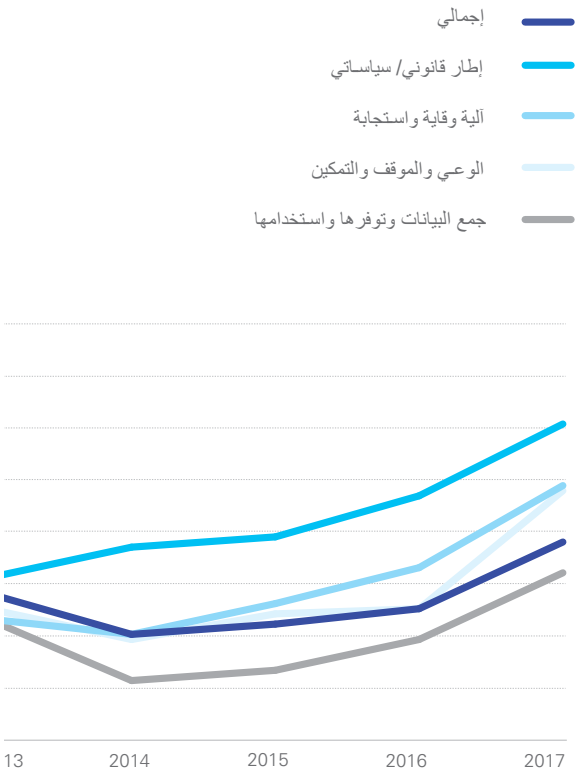

الملحق 4 | مؤشرات أثر ونتائج التعليم في الخطة الإستراتيجية لليونيسف، 2018-2021

الجدول أ1.4.

الخطة الإستراتيجية لليونيسف، 2018-2021، مجال الهدف 2 (كل طفل يتعلم):
إطار النتائج (مؤشرات الأثر والنتائج فقط)

مؤشرات الأثر	تفصيل البيانات	خط الأساس	القيمة في عام 2018	المُستهدف (2021)
ط. معدل الإكمال (معدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير) في التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى (مستهدف التنمية المستدامة 4.1)	ابتدائي – إجمالي	%90	%90	%92
	ثانوي أدنى – إجمالي	%75	%77	%83
ي. معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي الأعلى (مستهدف التنمية المستدامة 4.1)	ثانوي أعلى – إجمالي	%65	%65	%77

مؤشرات النتائج	تفصيل البيانات	خط الأساس	القيمة في عام 2018	المُستهدف (2021)
الوصول المُنصِف				
2.1. النسبة المئوية للبلدان التي تشهد تفاوتاً بين الجنسين (مستهدف التنمية المستدامة 4.5)	ابتدائي – بنات محرومات	%23	%25	%18
	ابتدائي – بنين محرومين	%25	%22	%19
	ثانوي أدنى – بنات محرومات	%31	%23	%26
	ثانوي أدنى – بنين محرومين	%40	%45	%30
	ثانوي أعلى – بنات محرومات	%36	%35	%28
	ثانوي أعلى – بنين محرومين	%45	%46	%35
2.2. معدل حضور المدارس الصافي) بعد ضبطه (للأطفال من خُمس السكان الأشد فقراً في التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى والثانوي الأعلى (مُستهدفا التنمية المستدامة 4.1 و 4.5) ومعدل حضور الأطفال من خُمس السكان الأشد فقراً مرافق تعليم نماء الطفولة المبكرة (مستهدف التنمية المستدامة 4.2)	نماء الطفولة المبكرة	%18	%20	%30
	ابتدائي – إجمالي	%69	%76	%75
	ثانوي أدنى – إجمالي	%36	%45	%44
	ثانوي أعلى – إجمالي	%20	%29	%28
2.3. معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم قبل الابتدائي	القيمة العالمية	%44	%46	%50
2.4. معدل عدم الالتحاق بالمدارس للفتيات والفتيان في سن الدراسة الابتدائية والثانوية الدنيا	ابتدائي – بنات	%10	%9	%7
	ابتدائي – بنين	%9	%9	%7
	ثانوي أدنى – بنات	%18	%19	%16
	ثانوي أدنى – بنين	%19	%19	%16
نتائج التعلّم				
2.5. النسبة المئوية للبلدان التي أظهرت تحسناً في نتائج التعلم (مستهدف التنمية المستدامة 4.1)	الإجمالي	%62	%67	%79
2.6. مؤشر المساواة في التعليم (يعكس عدم المساواة بين الجنسين؛ سكان الحضر/الريف؛ الشريحة الخُمسية من حيث الثروة) (مستهدف التنمية المستدامة 4.5 والشراكة العالمية لإطار نتائج التعليم)	الإجمالي	0.63	0.67	0.66
تطوير المهارات				
2.7. النسبة المئوية للمراهقين الذين لا يعملون أو لا يتلقّون تعليماً أو تدريباً (مستهدفات التنمية المستدامة 8.6، 4.4، 4.7)	الإجمالي	%22	%24	%20

الحواشي

1 United Nations Children's Fund, Annual Results Report 2017 Education, UNICEF, New York, June 2018, <www.unicef.org/publicpartnerships/files/Annual_Results_Report_2017_Education.pdf>, accessed 15 August 2019.

2 United Nations Children's Fund, UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics, Draft, UNICEF, [New York], January 2019, <https://gallery.mailchimp.com/d7f96923e11e04f9086024bf9/files/14ba9241-dbb7-4ad9-8529-7f59d1b529a6/UNICEF_Education_Strategy_Data_and_Analytics_Compendium.pdf>, accessed 6 August 2019.

3 United Nations Children's Fund, UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Survey Approach and Key Findings, UNICEF, [New York], December 2018, <https://gallery.mailchimp.com/d7f96923e11e04f9086024bf9/files/44bd6276-531d-4611-a752-98ba890beec6/UNICEF_Survey_approach_and_key_findings.pdf>, accessed 6 August 2019.

4 UNICEF 2019–2030 Education Strategy consultation process

5 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

6 Ibid.

7 Ibid.

8 Ibid.

9 Ibid.

10 Granoff, Ilmi, and J. Ryan Hogarth, Universal Energy Access: Can We Make It Sustainable?, Overseas Development Institute, London, n.d., <www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9866.pdf>, accessed 15 August 2019.

11 UNESCO Institute for Statistics.

12 International Telecommunication Union.

13 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

14 United Nations Children's Fund, A World Ready to Learn: Prioritizing Quality Early Childhood Education – Global Report, UNICEF, New York, April 2019, <www.unicef.org/media/51746/file/A-world-ready-to-learn-2019-eng%20.pdf>, accessed 15 August 2019.

15 UNESCO Institute for Statistics.

16 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

17 UNESCO Institute for Statistics.

18 بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء. تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تُظهر الإحصائيات الرسمية حجم مساهمة القطاع الخاص في توفير التعليم أقل من الواقع، حيث أن تغطية المدارس الخاصة، ولا سيما غير الرسمية منها، ليست مشمولة دائمًا في عمليات جمع البيانات الوطنية. نعني بالمدارس الخاصة هنا توفير التعليم خارج الإدارة الحكومية المباشرة، بما في ذلك المدارس الدينية، والمدارس المجتمعية، مقابل ربح، أو بدون ربح.

19 UNESCO Institute for Statistics.

20 The International Commission on Financing Global Education Opportunity, The Learning Generation: Investing in Education for a Changing World, The International Commission on Financing Global Education Opportunity, n.d., <https://report.educationcommission.org/report/>, accessed 6 August 2019.

21 UNICEF Annual Results Report 2017 Education.

22 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

23 Mizunoya, Suguru, Sophie Mitra and Izumi Yamasaki, 'Towards Inclusive Education: The impact of disability on school attendance in developing countries', Innocenti Working Paper No. 2016-03, UNICEF Office of Research–Innocenti, Florence, May 2016, <www.unicef-irc.org/publications/pdf/IWP3%20-%20Towards%20Inclusive%20Education.pdf>, accessed 15 August 2019.

24 Ibid.

25 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

26 Ibid.

27 United Nations Economic and Social Council, UNICEF Gender Action Plan, 2018–2021, E/ICEF/2017/16, United Nations, New York, 12–15 September 2017, <www.unicef.org/gender/files/2018-2021-Gender_Action_Plan-Rev.1.pdf>, accessed 6 August 2019.

28 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

29 United Nations Children's Fund, 'Child Marriage Around the World – Infographic', UNICEF, New York, 8 February 2019, <www.unicef.org/stories/child-marriage-around-world>, accessed 6 August 2019.

30 A World Ready to Learn.

31 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

32 Ibid.

33 Overseas Development Institute, Education Cannot Wait: Proposing a Fund for Education in Emergencies, ODI, London, May 2016, <www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/10497.pdf>, accessed 6 August 2019.

34 The UN Refugee Agency, Missing Out: Refugee Education in Crisis, UNHCR, September 2016, <www.unhcr.org/57d9d01d0>, accessed 15 August 2019.

35 The Learning Generation.

36 Organisation for Economic Co-operation and Development, States of Fragility 2018: Highlights, OECD, Paris, [2018], <www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/OECD%20Highlights%20documents_web.pdf>, accessed 6 August 2019.

37 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 'Humanitarian Aid for Education, Why It Matters and Why More is Needed', Education for All Global Monitoring Report Policy Paper 21, UNESCO, Paris, June 2015, <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000233557>, accessed 15 August 2019.

38 Global Coalition to Protect Education from Attack, Education Under Attack 2018: A Global Study of Attacks on Schools, Universities, their Students and Staff, 2013–2017, GCPEA, New York, 2018, <http://eua2018.protectingeducation.org/#introduction>, accessed 15 August 2019.

39 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

40 Ibid.

41 Ibid.

42 United Nations, Repositioning of the United Nations Development System in the Context of the Quadrennial Comprehensive Policy Review of Operational Activities for Development of the United Nations System, United Nations, New York, 2018, <www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/72/279>, accessed 16 August 2019.

43 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Survey Approach and Key Findings.

44 يتوافق بيان الرؤية هذا مع "بيان النتائج" لـ "مجال الهدف 2: كل طفل يتعلم" من الخطة الإستراتيجية لليونيسيف، 2018-2021. وهذا بدوره يتوافق مع المهمة الإجمالية لليونيسيف على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية: "إعمال حقوق كل طفل، وخاصةً الأكثر حرمانًا".

45 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, et al., Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action for the Implementation of Sustainable Development Goal 4, UNESCO, [Paris], 2015, <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-implementation-of-sdg4-2016-en_2.pdf>, accessed 15 August 2019.

46 The Learning Generation.

47 Ibid.

48 UNICEF Gender Action Plan.

49 تتطلب تنمية المهارات أن يقوم المعلمون بتطبيق أساليب تعليمية تتمحور حول المتعلم وتبتعد عن مناهج التلقين التقليدية التي تركز أساسًا على اكتساب المعرفة. المهارات ليست هي نفسها المعرفة بالموضوع - على سبيل المثال، في تعليم ريادة الأعمال، سيقوم المتعلم بتطوير كلٍّ من المعرفة (اللوائح المنظمة للشركات الناشئة، مبادئ المحاسبة، وما إلى ذلك) والمهارات (التواصل، الإبداع، صناعة القرار). تقييم المهارات أصعب من تقييم المعرفة المواضيعية، ما يجعل من الصعب تقييم وتحسين البرمجة. هذا مجال ناشئ تستطيع اليونيسف الإسهام فيه.

50 United Nations Children's Fund, 'Data Must Speak', UNICEF, New York, <www.unicef.org/education/data-must-speak>, accessed 6 August 2019.

51 The Learning Generation.

52 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Data and Analytics.

53 Ibid.

54 Ibid.

55 Ibid.

56 Ibid.

57 سنعمل بشكل وثيق مع مجموعة واشنطن المعنيّة بإحصاءات الإعاقة.

58 UNICEF 2019–2030 Education Strategy: Survey Approach and Key Findings.

59 بناءً على البيانات المتاحة: هناك 192 بلداً (142 بلداً من البلدان المشمولة ببرامج اليونيسف + 50 بلداً بدون برامج) تتوفر لديها بيانات عن المؤشرات الثلاثة وقد أدرجت في التصنيف.

60 Universal pre-primary refers to full coverage of pre-primary for the number of years pre-primary is delivered in the country.

61 Half of the countries are categorized in the 'high challenge' and the other half in the 'comparatively low challenge'. Most of the countries in the 'comparatively low challenge' will still need to improve their learning outcomes.

لكل طفل
أياً كان.
وأينما يعيش.
كل طفل يستحق طفولة.
ومستقبلاً.
وفرصةً عادلة.
لهذا السبب كان اليونيسف.
لكل واحد من الأطفال.
يعمل يوماً بعد يوم.
في 190 بلد وإقليم.
يصل إلى أولئك الذين يصعب الوصول إليهم.
الأبعد عن يد العون.
الأكثر تخلفاً عن الركب.
الأكثر استبعاداً.
لهذا السبب نحن باقون حتى النهاية.
ولا نستسلم أبدًا.

يونيسف
لكل طفل

من منشورات اليونيسف
United Nations Plaza 3
New York, NY 10017, USA

www.unicef.org

© منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
سبتمبر 2019